امتحان الفصل الثاني

الموضوع /الاقتصاد السياسي

المرحلة/ دكتوراه قانون دولي فصل ثاني

الطالب
نبهان سالم مزرق أبو جاموس
2010– 2011 م

السؤال الأول: أذكر المراحل التاريخية التي مرت بها الرأسمالية منذ نشؤها ولحد الآن، ثم بيّن أهم خصائص كل مرحلة.
المراحل التاريخية لتطور الرأسمالية:

مقدمة

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي العقد التاسع من القرن العشري لمرحلة تمركز الإنتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في إطار الثنائية القطبية، وانتقاله إلى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها، لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي قادتها، وحددت مسارها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيمنتها الاحاديه على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الثلاث الماضية حيث برز النظام الإنتاجي المعولم ساعياً إلى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للنظم الإنتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت ولأسباب داخلية وخارجية تفقد القدرة على توفير احتياجات شعوبها، إضافة إلى عجزها في مواجهة متطلبات أو شروط الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وقد ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وأيديولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها إلى بلدان توفرت لديها إمكانات التصنيع في حدود معينه، بما يسمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت عن توفير هذه الإمكانيات ، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي أفريقيا وآسيا عموماً، ومعظم بلدان الوطن العربي خصوصاً.

كما شهدت العقود الثلاث الماضية، انتشاراً واسعاً لأفكار الليبرالية الجديدة، ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 كشفت هذه الأزمة ، أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، جعلت وجه الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً وبلدان المركز الرأسمالي عموماً في نظر شعوب العالم في بلدان الأطراف خصوصاً، أكثر بشاعة من وجه النازية في أحط درجاتها وممارستها، وذلك عبر سياسة "عولمة السلاح" وإرادة القوة الباغية التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفائها ضد شعوب العالم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا، وفي بلداننا العربية، عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصالح والسياسات الامبريالية الأمريكية في بلادنا.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانونا ملازما للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ،كما هو حال التطور التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها " آدم سميث (1723-1790) " وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر"أو سياسة حرية السوق دون أية قيود، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون مايناردكينز" (1883–1946 (التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي، خلافاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل،وإلغاء كافة الرسوم ومفهوم اليد الخفية.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة، هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار قومي سياسي تقدمي وديمقراطي من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة والمثقفين الثوريين، يناضل من أجل تجاوز واقع التبعية والتخلف والخضوع صوب التحرر والعدالة الاجتماعية والوحدة، مستنداً ومسترشداً بالاشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تاريخية للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها – بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي ، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر ، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسئوليته – في المراحل الأولى – منفرداً ، وهذا يستلزم - كخطوة أولى – من كافة الأحزاب والقوى والأطر اليسارية المسترشدة بالماركسية المتجددة، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة.

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيدلوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومؤسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى.

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في أوساط الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن.

من هنا تأتي أهمية الوعي بالمراحل التاريخية لتطور الرأسمالية، بعد أن نجحت –كما يقول المفكر الراحل رمزي زكي– في فرض برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تم تطبيقها في بلدان العالم الثالث منذ ثمانينات القرن الماضي، وإعادة صياغة علاقة الجنوب بالشمال على أسس الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الأيديولوجية الصارخة لنظام الاستغلال الرأسمالي، الذي بدأ مع نشوء وتوسع النمط الرأسمالي منذ أوائل القرن التاسع عشر، والواقع، انه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها،وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة، لكي تتلاءم مع الحاجات المتغيرة، والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطا ضروريا ولازما لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها، ولهذا فإن مصطلح "عمليات التكيف" الذي راج مؤخرا في كتابات المنظمات الدولية،–كما يضيف رمزي زكي– لا يشير إلى ظاهرة جديدة ، بل في الحقيقة إلى ظاهرة قديمة،قدم النظام الرأسمالي نفسه.

من هنا فإن منطق التحليل العلمي، يتطلب منا، أن نعرض التجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التي فرضتها الرأسمالية العالمية إبان مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المتخلفة.

وسوف نميز هنا بين خمسه "مراحل" أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية(البحث عن السوق):

وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد، عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال....) إلى البحار والمحيطات الواسعة من ناحية ولكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية من ناحية ثانية.

مرحلة الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي):

ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين-:

الأول: كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية .

الثاني:البحث عن الذهب ومصادره .

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين(اسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها.

وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ.(رمزي زكي).

ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

خصائص هذه المرحلة:

كانت وسيلة التكييف القرصنة، القهر، الغزو الحربي.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية تكوين السوق العالمي(رأس المال التجاري)، تدفق الذهب والفضة والأرباح على بلاد أوروبا، و تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول أوروبا.

آثار التكييف على البلاد المتخلفة فقدان ثرواتها من المعادن النفيسة, إبادة شعوب وقبائل، وتحطيم حضارات قديمة.

خلال القرن 18 كانت الأبناك عبارة عن مؤسسات عائلية مهمتها حماية ودائع الأسر الغنية. لكن خلال القرن 19 ومع التحولات الاقتصادية تحولت الابناك إلى مؤسسات مجهولة الاسم تقوم بتقديم القروض الاستثمار في

مشاريع متنوعة. والقيام بالمضاربات المالية. وقد ساعد على تزايد نشاط الأبناك اكتشاف مناجم جديدة لذهب واستعمال الأوراق النقدية والشيكات في المعاملات المالية.

فقدان المؤسسات الصناعية لاستقلالها النسبي وخضوعها لهيمنة القطاع البنكي الذي لعب دورا رائدا في تطوير القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحول رأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية

المرحلة الثانية : المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية):

وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية، فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية، والحقيقة أن تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية، وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

خصائص هذه المرحلة:

تمركز الإنتاج: بسبب خراب بعض الرأسماليين نتيجة شدة المنافسة، وهكذا يغتني بعض الرأسماليين ويتمركز الإنتاج في مؤسسات قليلة توظف أعدادا كبيرة من العمال وشيئا فشيئا يستحيل التمركز احتكارا؛

. زيادة حصر نمو الرأسمال: عن طريق ابتلاع كبريات الشركات لصغرياتها

وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تكوين السوق العالمي(رأس المال التجاري) حيث شكلت التجارة مصدر قوة وثروة البورجوازية التجارية (الميركانتيلية) وظهور مدن كبرى, تكوين المحطات التجارية عبر البحار والاتفاقيات التجارية الجائرة, تكوين الإمبراطوريات التجارية.

وآثار التكييف على البلاد الرأسمالية: تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوروبا, تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق, وتوفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار في الرقيق.

أما آثار التكييف مع البلاد المتخلفة: نهب واستنزاف مناجم الذهب والفضة, نقص عدد السكان نتيجة لتجارة الرقيق, إجبار السكان المحليين على الاشتغال في إنتاج المعادن النفيسة ومزارع المواد الخام, و تشويه نمط الإنتاج المحلي.

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة الصناعية :

بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها، فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين، ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية، وقد لعبت "ثورة المواصلات" – النقل البحري والسكك الحديدية– وما أتاحته من اتصال بأبعد المناطق، دورا خطيرا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة .وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820–1900 بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة –كما يقول رمزي زكي– أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في أفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة، وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

خصائص هذه المرحلة:

وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تصدير السلع المصنعة, الاتفاقيات التجارية الجائرة, فرض سياسة حرية التجارة.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية: تزايد فرص التصريف السلعي بالخارج, الحصول على الغلال والسلع الغذائية بأثمان منخفضة, وتزايد الأرباح ونمو تراكم رأس المال.

وآثار التكييف على البلاد المتخلفة: نشوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولي اللامتكافئ (التخصص في إنتاج المواد الخام), تدمير الاقتصاد الطبيعي, و تدمير الحرف والصناعات المحلية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار (نمو رأس المال الاحتكاري) والامبريالية (الاستعمار الجديد)

بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية،وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية، فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية، وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره والفائض هنا نسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا، أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح.

وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل.(وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)، ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

فقد أصبح البحث – في هذه المرحلة– عن مغانم جديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية. ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة أفريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية.

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، وإلغاء نظام المقايضة والتوسع في استخدام النقود، وإنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية.

وفوق هذا وذاك، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية، لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد.

ومن المؤكد أن تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها.

كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي من خلال نمط التخصص الذي فرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها ، ومن ثم من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاسا للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية.(على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح)

وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطورت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي في النهاية إلى الحصول على الاستقلال السياسي وخروج المستعمر، أو بعبارة أخرى إلى إزاحة نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في المستعمرات وشبه المستعمرات، مع استمرار السيطرة عبر أشكال جديدة من الهيمنة الإمبريالية بالتعاون مع الشرائح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية والكومبرادور إلى جانب الشرائح البيروقراطية في المستعمرات السابقة.

فقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم .وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الستة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:

سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة، استخدام سلاح ما سمي" بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية .

خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من أشباه الإقطاعيين من كبار الملاك وكبار التجار إلى جانب ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات .. الخ) ثم من رجال الحكم الجدد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العليا)من أوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في الجيش والإدارة الذي ارتقوا إلى أعلى مراتب السلم الطبقي بدعم صريح من المراكز الرأسمالية، وتحولوا إلى خدام مخلصين لمصالحها كما هو حال الفئات الحاكمة في النظام العربي اليوم .

استخدام القوة العسكرية لوقف تطور بعض البلدان وتفكيكها (العراق والصومال والسودان وفلسطين) وكذلك أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل (السعودية والإمارات وقطر ودبي والبحرين ... إلخ).

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية، ومصدرا غنيا ورخيصا للمواد الخام، دون أن تتحقق فيها أي تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي في سياق تكريس مظاهر وأدوات التخلف والتبعية كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة ، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية – الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

خصائص هذه المرحلة:

1- مرحلة الاستعمار

كانت وسيلة التكييف لهذه المرحلة: تصدير رؤوس الأموال الخاصة, إغراق المستعمرات في الديون, الاحتلال العسكري والسيطرة السياسية, القواعد العسكرية.

آثار التكييف على البلاد الرأسمالية: مزيد من أسواق التصريف الخارجي, الحصول على المواد الخام بالسعار منخفضة, زيادة الأرباح المتحققة بالخارج, و إمكان زيادة الأجور ورفع مستوى المعيشة.

وأما آثار التكييف على البلاد المتخلفة: مزيد من تشويه النتاج المحلي, فقدان الفائض الاقتصادي وإضعاف التراكم المحلي, فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد, و فقدان الاستقلال السياسي.

1- 2- مرحلة الامبريالية (الاستعمار الجديد)

إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال

وكانت وسيلة التكييف لها: بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسيا, المعونات الاقتصادية والعسكرية, التأثير في اتجاهات التنمية, العدوان الاقتصادي والعسكري.

وآثار التكييف على البلاد الرأسمالية: تجديد علاقات السيطرة والتبعية على البلاد المتخلفة, إخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال, ومزيد من نهب الفائض الاقتصادي.

أما آثار التكييف على البلاد المتخلفة: زيادة التبعية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الرأسمالية, تعويق عمليات التنمية, فقدان الفائض الاقتصادي.

خامساً: مرحلة العولمة الرأسمالية الأحادية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ،النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت –حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر -2008 استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة ، لكن تفجر أزمة الرأسمالية الراهنة أكد بصورة جلية على دحض أفكار منظري الليبرالية الجديدة أو نهاية التاريخ أو سقوط الايدولوجيا ، بمثل ما أكد أيضا على صحة ما تنبأ به كارل ماركس قبل 150 عاما بالنسبة لطبيعة الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك استنادا إلى تحليله للمجتمع البورجوازي حيث أشار إلى أن مولد الاقتصاد الدولي المعولم هو أمر ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وان هذه العملية ستولد ليس نموا ورفاهية فقط ، كما كان يبشر به منظرو الرأسمالية وساستها ، بل أيضا تولد نزاعات عنيفة وأزمات اقتصادية ومظالم اجتماعية ليس في بلدانها فحسب بل –وبصورة أكثر بشاعة– في بلدان الأطراف عموما وبلدان وطننا العربي خصوصا من حيث إبقائها رهينة للتبعية

والتخلف والخضوع والهيمنة واحتجاز تطورها الصناعي وتنميتها الاقتصادية المستقلة[1].

السؤال الثاني: حلل مضامين النزعة الاستعمارية ارتباطاً بتطور رأسمالية المنافسة .

فإن الاستعمار الذي يقوم بمجموعة من الأعمال التي من شانها السيطرة أو بسط النفوذ بوساطة دولية أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم أو على سكان تلك الأرض ، أو

---

[1] - الدكتور/ إسماعيل محمد هاشم، محاضرات في التطور الاقتصادي، 1978، دار النهضة العربية بيروت، (ص68-149). كارل ماركس رأس المال", المجلد الأول. د.فؤاد مرسى الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت،1990. هانس بيتر مارتين و آخر، ترجمة د.عدنان عباس على،مراجعة وتقديم أ.د.رمزي زكى، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ،سلسلة عالم المعرفة،العدد 238الكويت، .1998. هانس بيتر مارتين و آخر، ترجمة د.عدنان عباس على،مراجعة وتقديم أ.د.رمزي زكى، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ،سلسلة عالم المعرفة،العدد 238الكويت، .1998. د.رمزي زكى الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية العالمية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 الكويت،1997. عبد الوهاب الكيالي,موسوعة السياسة,الجزء الثاني, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ط2, بيروت, لبنان,1990 .عبد الوهاب الكيالي,موسوعة السياسة,الجزء الخامس, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ط2, بيروت ,لبنان,1990.رمزي زكي: الليبرالية المستبدة، سينا النشر – القاهرة، ط1993،1، ص**10**.40- د .حازم الببلاوي,مقالة: عن التقدم التكنولوجي واليد الخفية**http://www.ahram.org.eg/56/2010/01/24/4/4576.aspx**.

برهان غليون,مقالة: في مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية**http://www.aljazeera.net/Portal/Temp...ailedPage.aspx**

على الأرض والسكان في آن واحد، وأما الاستعمار الجديد هو أسلوب السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على دولة أو مجموعة دول مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها مبتعدا عن أساليب الاستعمار التقليدية واستخدام وسائل خاصة في تحقيق أغراضه، هما خطين سياسيين نهجتهما الامبريالية من أجل إخضاع و استغلال الدول و الشعوب المضطهدة، فحتى الحرب العالمية الثانية لم نكن نعرف سوى الاستعمار المباشر، أما شكله الجديد فلم يظهر إلا بعد هذه الحرب، و رغم ذلك فمن حيث المضمون لا يمكن أن نجد فروقا أساسية بين هذين الخطين إلا الفرق الأساسي في إعادة الصياغة لأشكال الاستعباد و الهيمنة و استغلال الدول المتأخرة، حتى أصبحت أشكالا متسترة و مخفية فإن الحزب الشيوعي الصيني قام سنة 1963 إبان الصراع الكبير الذي عرفه حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية فسر هذه الظاهرة على النحو التالي"إن الامبرياليين بعد الحرب العالمية الثانية لم يتخلوا عن الاستعمار، لكنهم أعادوا صياغته في شكله الجديد ".[2] لذا سنقف عند مظاهر النزعة الاستعمارية المتمثلة بنمو المؤسسات الرأسمالية الاحتكارية في مجالات مختلفة، لاستغلال مصادر الموارد الأولية، وبخاصة اللازمة لصناعة الحديد والفحم، وامتلاك رصيد كبير من الذهب، وتحول المصارف المالية إلى مؤسسات احتكارية للرأسمالية وانتشارها في أماكن مختلفة من العالم وتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، لتسهيل التغلغل السياسي والعسكري والاقتصادي ، وتكبيل إرادة الشعوب الضعيفة.

ويترتب على هذه مظاهر النزعة الاستعمارية السيطرة نتائج:

أ.السيطرة على بلاد معينة والتوسع من خلالها على حساب أراضي بلاد أخرى.

ب. إيجاد أساليب للتعامل مع أبناء المنطقة المستعمرة على أسس غير متكافئة.

ج. ظهور التنافس بين الدول الاستعمارية بغرض الحصول على اكبر قدر من المستعمرات.

د. الوصول إلى اتفاقات لتقسيم مناطق النفوذ العالمي، مثل اتفاقي سايكس بيكو1916، وسان ريمو 1920م.

هـ. تغلغل الاستعمار داخل الإمبراطوريات القديمة بغرض إضعاف مؤسساتها وأجهزتها،وعناصرها ثم تفكيك أوصالها.

ظهور مشاكل وأزمات إقليمية سواء على الحدود أو الأقاليم في أماكن عدة من العالم مما أسهم في اندلاع مشاكل عالمية كالأزمة المراكشية.

" إن الامبريالية اضطرت إلى تغيير الشكل القديم للسيطرة الاستعمارية المباشرة في بعض الأرجاء من أجل تكريس السيطرة الاستغلال الاستعماريين معتمدين في ذلك على العملاء الذين تم تكوينهم و انتقاءهم " .

[2] - حول الاستعمار الجديد - الحزب الشيوعي الهندي (الماركسية اللينينية) الحرب الشعبية
http://sihanafi.com/index.php?option=com_content&view=article&id=959:2010-07-28-07-05-34&catid=55:2010-04-23-22-05-15&Itemid=74

إن الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تستعبد وتراقب الدول المستعمرة وتلك التي طالبت باستقلالها، و ذلك عبر تنظيم و تشكيل الأقطاب العسكرية، بناء القواعد العسكرية، خلق فيدراليات، تدعيم الأنظمة الفاشية، فباسم الدعم الاقتصادي أو عبر أشكال أخرى أصبح الامبرياليين يملكون هذه الأسواق (الدول) لبضائعهم، و كمصادر للمواد الأولية، يستنزفون الثروات، و يمتصون دماء السكان في هذه الدول.

إن الامبرياليين يستخدمون الأمم المتحدة كأداة فعالة من أجل التدخل في القضايا الداخلية للدول بغية إخضاعها لاحتلالات عسكرية، اقتصادية، و ثقافية، أما عندما لا يستطيعون ذلك بالأشكال السلمية، فإنهم يلجأون إلى تنظيم الانقلابات العسكرية، و تدبير الاغتيالات أو يلتجئون إلى التدخل العسكري و الاستعمار المباشر . [3]

فعليه فإن النظام الرأسمالي يقوم على حرية المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الصغرى واندماجها مع المؤسسات الكبرى في إطار ما يسمى بالتركيز الذي يتخذ شكلين أساسين هما :

-التركيز الأفقي: هو اندماج شركات لها نفس الإنتاج

-التركيز العمودي: هو اندماج عدة مؤسسات لها اختصاصات متكاملة تهيمن على الإنتاج من البداية إلى النهاية .

تمخض عن ظاهرة التركيز أنواع مختلفة من المؤسسات القوية مثل :

- التروست : هو اندماج عدة مؤسسات تحت إدارة واحدة مع فقدان المؤسسات المندمجة لشخصيتها القانونية والمالية.

- الكارتيل اتفاق عدة مؤسسات بهدف الحد من المنافسة عن طريق توحيد الأسعار وتوزيع الأسواق. مع احتفاظ المؤسسات المتفقة بكامل استقلالها القانوني والمالي .

- الهولدينغ: مؤسسة مالية تراقب شركات متعددة عن طريق امتلاكها الغالبية الأسهم مع احتفاظ الشركات المراقبة باستقلالها القانوني .

ساهم تطور الاقتصاد الرأسمالي المنافس في ظهور أزمات دورية كأزمتي 1837 بانجلترا و 1857 بولايات المتحدة الأمريكية ومن أسبابها فائض الإنتاج، وكثرة الاستثمارات والمضاربات المبالغة في تقديم القروض.

فالرأسمالية التنافسية وفق التحليل المادي للتطور التاريخي للمجتمعات قسمت الماركسية مراحل التطور حسب العلاقات الإنتاجية السائدة فقبل أن يظهر الحكم الإقطاعي المطلق كان التنافس بين الأسياد وفي المرحلة الرأس مالية كذلك تم التقسيم إلى مرحلة النشوء والتي تسمى الثورة البرجوازية التي تتطور لتدخل في المرحلة التنافسية قبل أن تدخل في مرحلة الإنتاج الاحتكاري ومرحلة الرأسمالية التنافسية هي مرحلة يسود فيها علاقات

---

[3] - http://smj-2076.maktoobblog.com/1619691

الاستعمار-الامبريالي-ومظاهر-الهيمنة/إعداد : علاء الدين حسن بن دردف مقر بلدية (روما) بايطاليا 2009- 6- 11

التنافس بين المنتجين ويأتي التنافس غالبا من خلال تخفيض الأسعار وذلك من خلال رفع ساعات عمل العمال وتخفيض الأجور لكن استمرار التنافس سوف يولد شركات كبرى احتكارية تقضي على العهد التنافسي. [4]

لا جدال أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التي تحكمت في نشوء الظاهرة الاستعمارية لاستمرارها لفترة طويلة من الوقت، وهذه الدوافع ليس من الصعب تحليل مصادرها لاسيما وأن الدول الاستعمارية حاولت باستمرار أن تتستر عليها وتنكرها ، ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والاستغلال الاقتصادي كدافع لتحكمها الاستعماري، وإنما حاولت أن تركز دوافعها في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي ، وهي التي نفذتها لأسباب إنسانية ، وهو ادعاء بالطبع لا ينهض على أي أساس ولا يستند إلى أي حقيقة من حقائق التاريخ المعروفة ، إن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن استغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة ، وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التي هي في التحليل الأخير عصب التجارة الدولية وشرايينها الحيوية.

يمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادي كقوة مهمة في الاستعمار تعود إلى عهد الثورة الصناعية التي حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى منذ القرن الثامن عشر ،فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها:-

(1) تزايد معدلات الكثافة السكانية في هذه المجموعات من الدول الأوروبية الأمر الذي جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني، وبالطبع فإن تلك الهجرات كان لابد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الأضخم في نفس الوقت، ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الأيرلنديين، والإيطاليين والألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة.

(2) تزايد معدلات الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة طبيعية للتحول في اتجاه تطبيق أنماط مقننة وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها، و كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف حجم رؤوس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي، وكل ذلك أبرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على امتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو انكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة.

(3) إن رؤوس الأموال الاحتكارية التي قامت بالدور الرئيس في تمويل عمليات الإنتاج الرأسمالي ،كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانات النمو والتوسع في نشاط المؤسسات والشركات المالية،

---

[4] - الموسوعة الحرة

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9

فالأسواق الداخلية وصلت إلى حد التشبع، وكانت الفائدة المتحققة من إقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكن أن يتحقق جراء التوسع في الاستثمارات الخارجية ، وتأكيداً لهذا الإدعاء ، فإن إنجلترا كانت اكبر مركز مالي في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الإقراض الدولي، وقد اتفق ذلك مع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها.

(4) إن التوسع الصناعي والإنتاجي، وما ارتبط به من نشاط مالي متزايد أخطر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يرتكز عليها ذلك التوسع. ومن ناحية أخرى ، فإنها كانت تشكل عاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاستعماري و الاقتصادي في نفس الوقت . وهذا الاستغلال لإمكانيات المستعمرات من الموارد الطبيعية ، والمواد الخام أدى إلى استنزاف اقتصادياتها دون أن تحصل على تعويض مناسب بالمقابل. [5]

المرحلة الأولى (الرأسمالية ما قبل الاحتكارية) أو رأسمالية المنافسة حيث كانت تغلب على النشاط الرأسمالي حرية الممارسة والمنافسة التامة بين المشروعات والأنشطة وقد جاءت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) لتؤكد على ضرورة إزالة كل الحواجز والعراقيل من أمام التطور العفوي للرأسمالية في هذه المرحلة التي استمرت طوال القرن التاسع عشر هيمنت بريطانية على الاقتصاد العالمي. [6]

فنحن نتحدث عن دول رأسمالية استعمارية ذات قواعد إنتاجية متطورة وبالتالي لها مصالح خارجية متجذرة بما يدفعها للتنافس فيما بينها. أما في حالة تمتع أوروبا بقوة مناسبة فهي لا بد أن تنقل التنافس إلى صراع. وهذا يشير إلى جوهر مسألة المنافسة في رأس المال. فليس صحيحا أن المنافسة هي فقط بين أفراد وشركات، بل هي أيضا ويجب أن تصبح بين دول وجيوشها لخدمة الشركات والأفراد.

لقد عادت أوروبا إلى المشهد بقوة ملموسة بعد تعزيز الاتحاد الأوروبي وتوحيد عملتها، وبالتالي فهي تُعد نفسها لتحسين شروط اقتسام الضحايا مع أمريكا. وهو الاقتسام الذي يأخذ الآن حالة المنافسة، ومن يدري متى يرتفع إلى حالة الصراع.

وما دمنا في مرحلة المنافسة، تفيد الإشارة إلى أن المنافسة تأخذ أحيانا حالة احتكار مزدوج أو متعدد بين فريق من الأطراف. وهذا يفتح على حصول احتكارات غير اقتصادية مباشرة تكون في أساسها ومردودها اقتصادية أو مصلحيه مادية. [7]

المرحلة التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر سادتها الرأسمالية التنافسية، حيث تنافس العشرات والمئات من المنتجين والتجار داخل الأسواق المحلية والقومية، وداخل السوق العالمي على إنتاج و توزيع نفس

---

[5] - سعيد الجهاني ، في 9 مارس 2010 لاستعمار الامبريالي ومظاهر الهيمنةhttp://smj-2076.maktoobblog.com/

[6] - الموسوعة العربية – الرأسمالية-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9275&vid=

[7] – الاتحاد الاوروبي...نفاق سياسي واستعمار رأسمالي ثابت عكاوي – كنعان http://www.mokarabat.com/m613.htm

النوع من السلع، وقد توفرت في تلك المرحلة الحرية في انتقال السلع و رأس المال والعمالة عبر الحدود القومية، وامتدت علاقات الإنتاج الرأسمالية من غرب أوروبا لتتسيد على كل كوكب الأرض، وكانت الطبقة العاملة تعيش على الحد الأدنى من ضرورات الحياة، و تعانى في غالبيتها العظمى من البؤس، و عدم الاستقرار في العمل، ومن عدم وجود أي ضمانات أو حقوق اجتماعية تحميها سواء أثناء العمل أو التقاعد، ومحرومة في نفس الوقت من تشكيل نقابتها وأحزابها، و من ممارسة الضغط على أصحاب العمل، و لم تتمكن من إجبارهم على قبول تحسين ظروف حياتهم وعملهم، فقد كانت محرومة أيضا من الحقوق السياسية المتمثلة في حق الاقتراع العام والترشيح والانتخاب للمجالس النيابية، ولما كان العلم لم يكن قد تدخل بقوة في هذه الفترة في الإنتاج فقد كانت في غالبيتها عمالة يدوية غير مؤهلة علميا.[8]

السؤال الثالث: تحدث عن العلاقة بين الدولة والرأسمالية الاحتكارية باختصار.

يقصد بالاحتكار في المصطلح الاقتصادي، انفراد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل، وشرط وجود الاحتكار اختفاء المنافسة التي يَعْرِضُ بها الاحتكار السلعة. [9]

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية أعلى طور للرأسمالية في مرحلتها السائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً، ولقد ظهرت رأسمالية الدولة الاحتكارية من خلال التطور الرأسمالي نتيجة للتناقض بين رأس المال والعمل من جهة، وبسبب تركز رأس المال وازدياد الطابع الاجتماعي لقوى الإنتاج من جهة أخرى، ويمكن أن يضاف إلى

---

[8] – سامح سعيد عبود 2010 / 10 / 3 محطات فى تطور الرأسمالية http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=230817

[9] – الموسوعة العربية الاحتكار.http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=272

ذلك الظروف التي رافقت الحربين العالميتين وقيام الدول الاشتراكية، ثم ما طرأ على النظام الرأسمالي القديم، وتنامي حركات التحرر القومي. [10]

إن مفهوم الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو مفهوم لينيني استخدم أول مرة عام 1917, حين قال في " الكارثة المحدقة وكيف نحاربها"–تشرين الأول 1917:" يفترض ديالكتيك التاريخ بالتحديد أن الحرب, التي عجلت بصورة عظيمة في تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية دولة احتكارية, هي نفسها قربت الإنسانية كثيرا من الاشتراكية... إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي تحضير مادي كامل للاشتراكية, إنها المدخل إلى الاشتراكية, إنها العتبة التاريخية التي لا تفصل بينها وبين الاشتراكية أية عتبة وسيطة".

وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (1939–1919) ازداد تركز وتمركز رأس المال، وبرزت فيها الاحتكارات الرأسمالية الضخمة, وتعرض فيها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات، وأزمة الكساد الكبير (1929– 1933), وبروز الحروب النقدية والكتل التجارية، وانهيار قاعدة الصرف بالذهب في خضم كل هذا ازداد التدخل الحكومي على نحو واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة. وتعتبر نظرية الاقتصادي الفرنسي **ب بوكارا** الأطروحة النظرية الأكثر دقة في مجال تحليل الرأسمالية الاحتكارية للدولة إن العناصر الأساسية الثلاثة لأطروحة بوكارا هي:

1– تعبر الرأسمالية الاحتكارية للدولة عن مرحلة ضرورية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث تفرض تناقضات هذا النمط, الذي يتم التفكير به بصيغ فائض التراكم, بتدخل الدولة في طريقة خلق وامتصاص الفائض الاقتصادي.

2– تدخل الدولة للحصول على الرأسمال ثم لتعيد تمليكه للرأسماليين.

3– تسمح تناقضات الرأسمالية الاحتكارية للدولة بقيام " ممارسة عملية تساعد على التغيير" الديمقراطية المتقدمة"[11].

على أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الرأسمالية قد تجلى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتبني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينزية.فقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف(1936) أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن, وهو ميل نابع من آلياته الداخلية وبسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري, أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل, فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي. وقد تم في ذلك روشته المعرفة لمواجهة الأزمات الدورية, والتي يلعب التدخل الحكومي فيها دور الطبيب المعالج[12].

وهكذا فإن الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي جمع قوى الاحتكارات وقوى الدولة في آلية موحدة, تستهدف الوقوف في وجه التناقضات الناجمة عن فائض التراكم أو فائض الإنتاج الرأسمالي. ثم إن اتجاه فائض التراكم، بوصفه تعبيرا عن اتجاه المعدل المتوسط للربح للانخفاض, لا يشكل ظاهرة جديدة, بل، إنه ملازم لنمط الإنتاج

---

[10] – رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي (دار النهضة، القاهرة 1973).

[11] – أندريه كوندر فرانك, الرأسمالية و التخلف في أمريكا اللاتينية, 1968 (ص105).

[12] – لمزيد من التفاصيل راجع:

John M.keynez:The General Theory Employment,Interst and Money

Macmillan and Go .Ltd.London,1936

الرأسمالي. لكن ما تتميز به الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو الصفة المزمنة والعامة لظاهرة فائض التراكم. وإجمالا تعاني مجتمعات البلدان الرأسمالية في الغرب أكثر فأكثر من فائض رأس المال. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الدولة في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تبنت النظرية الكينزية، وقبلت البرجوازية الاحتكارية مبدأ التدخل الحكومي، باعتبار ذلك أصبح يخدم مصالحها, ما دام كينز استهدف، وبإخلاص شديد، حماية النظام الرأسمالي وتأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية عليه.

لقد تطورت في صيرورة الرأسمالية الاحتكارية للدولة، خاصة مع ازدياد تركز وتمركز رأس المال المؤسسات العملاقة المسماة الشركات المتعددة الجنسيات, حيث تلعب هذه المؤسسات اليوم دورا مهما على صعيد العالم الرأسمالي.. وتسمى لدى المتخصصين الاقتصاديين الشركات متعددة القومية أو فوق القومية، وهي ليست متعددة الجنسيات، إذ أن لها جنسية واحدة, هي جنسية (الوطن الأم), إنما توزع استثمارها المباشر الأجنبي بطريقة غير متساوية، اجتماعيا وجغرافيا، على مستوى العالم كله. .

و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أرقى أشكال الاستثمار المعاصرة للإنتاج الرأسمالي, وأهم الأدوات المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بملكية أصول ثابتة في الخارج, وحق إدارة هذه الأصول.. وتكمن إستراتيجيات هذه الشركات في صوغ دور وتوزيع الاستثمار الأجنبي، كعنصر مكون أساسي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

وكان نشاط هذه الشركات المتعددة الجنسيات تبلور بعد الحرب العالمية الثانية, وإعادة اعمار أوروبا, حيث لعبت الشركات الأمريكية دورا رائدا في مجال الاستثمار الأجنبي. وتميزت طرق الاستثمار لدى الشركات المتعددة الجنسيات، بسمات مختلفة عن طرق الاستثمار التقليدية المعروفة لتصدير رأس المال الذي يقوم على أساليب الإقراض, أو الاستثمار بالسندات المالية, التي تنطوي على عنصر المخاطرة. كما أن عمل الشركات المتعددة الجنسيات الذي يخدم حركة الاستثمار المباشر لرأس المال في السوق العالمية ,و بالتالي يخدم النظام الرأسمالي الاحتكاري, يتناقض مع قوانين عمل الرأسمالية التقليدية، التي تفترض عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد إلى آخر, ووجوب بقاء استثمار رأس المال في إطار السوق الوطنية أن يهاجر إلى خارج سوقه الوطنية.

يتميز الإنتاج العالمي للشركات المتعددة الجنسيات بالإنتاجية العالية، وبتوظيف الخلق والإبداع التكنولوجيين من كل ما توصل إليه العالم في هذا المجال. ويقوم رجال الأعمال الأمريكيون وأشقاؤهم من البلدان الصناعية الأخرى بإيجاد هذا الاقتصاد بواسطة نوع جديد من التنظيم: المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسيات. وتمتد المئات من هذه الشركات عبر الحدود الوطنية لتنتج السلع والخدمات في الخارج بهدف إشباع حاجة مستهلكي العالم كافة. وعلى عكس المؤسسات التجارية للقرن الماضي, فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات تضمن سهولة انتقال عوامل الإنتاج– رأس المال, التكنولوجيا, وتكنيك الإدارة– وكذلك سهولة انتقال البضائع.إنها تطلب النمو والربح في كل مكان تبدو فيه الآمال والمردودات عالية جدا. إنها تجمع كميات جديدة من رؤوس الأموال, وتطور المصادر غير المستثمرة وتسعى بمهارة نحو الفرص الجديدة.و إن نتيجة كل ذلك هي إسراع النمو الاقتصادي, ورفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية والبلدان السائرة في طريق التقدم[13].

إن الشركات المتعددة الجنسيات تطبق في إستراتيجياتها المبدأ القائل " ليس لرأس المال وطن... بل وطنه سوق الاستثمار", وهي تمثل الآن المحرك الأساس في الاقتصاد المعولم. وتخلق تحالفاتها الإستراتيجية سوقا عالمية بالغة التفاوت, قائمة على احتكار القلة، وليست خاضعة لمقتضيات النموذج التنافسي التام التي تتسم بها الرأسمالية التقليدية. وتخوض الشركات المتعددة الجنسيات صراعا تنافسيا ضاريا وفتاكا.و هي تستخدم كل إستراتيجيات الأعمال المتاحة لإقصاء بعض اللاعبين المنافسين عن شبكاتها,و حبس آخرين حبسا وثيقا

13 – ستيفن هايمر, كفاءة(تناقضات) المؤسسات المتعددة الجنسيات 1970.

داخل هذه الشبكات, وتنعم هذه القلة الاحتكارية بالمزايا الكبرى "للمحرك الأول" ...و يمكن لنا أن نضع تمييزا مفهوما بين أربعة أنماط تنظيمية من الأعمال الكونية للشركات متعددة الجنسيات مستخدمين أسماءهم وهي:

1- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي القوي من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها" الشركات متعددة القومية".

2- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات- الشركة الأم من خلال الانتشار والتكيف العالميين" الشركات العالمية".

3- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركزة العمليات على النطاق الكوني"الشركات الكونية".

4- الشركات التي تبعثر نشاطاتها على وحدات متخصصة, ومستقلة نسبيا, سعيا لتحقيق القدرة التنافسية الكونية من خلال المرونة متعددة القومية, ومن خلال قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم "الشركات العابرة للقوميات" [14].

إن عمل الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية, وأوروبا, هو بمنزلة هدم كلي للإيديولوجية الاقتصادية النيو كلاسيكية, والنيو ليبرالية, التي تفترض الحصول على أقصى الأرباح في سوق (وطني ودولي) يقوم فيه تنافس صاف وتام لا بد أن يقود إلى أقصى حدود الرخاء الجماعي (وطني وعالمي) والفردي. و" ينتج" المنظرون الاقتصاديون المدافعون عن الشركات متعددة الجنسيات, نظرية جديدة، لأقصى الأرباح الاحتكارية في سوق تنافس دولي لقلة محتكرة التي تقود إلى تحقيق أقصى حدود الرخاء لقلة من الاحتكارات الدولية.

وتتهم معظم البلدان النامية الشركات متعددة الجنسيات بخضوعها لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبوضع القرارات المتعلقة بالحياة المحلية بيد مراكز قياداتها الموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو: أي وضع المهام المتعلقة بالدولة الوطنية في العالم الثالث تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات. ذلك أن تطور رؤوس الأموال عبر الأوطان، يمثل مرحلة جديدة للرأسمالية الاحتكارية للدولة, والتي تقع نفسها ضمن الطور الإمبريالي للرأسمالية الموضحة سماتها من قبل لينين. فسياسة الدولة في العالم الثالث بشكل خاص، لا تعارض رؤوس الأموال الأجنبية، بل إنها تعكس وتخدم حاليا في جزء متنام، مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

لقد أحدثت الشركات متعددة الجنسيات تبدلا حقيقا في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، والأسواق، ورأس المال، واندماج مجالات الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية, التي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الأموال الخاصة بكل مجال. وتعبر الشركات متعددة الجنسيات عن اندماج الرأسمال المصرفي والصناعي في الر أسمال المالي, حين تقضي على استقلال المجالات الثلاثة، عبر دمجها جميعها في مركز قراراتها, من أجل إلغاء احتفاظ الرأسمال التجاري بجزء من فائض القيمة, واستبدال العمل القاصر للتنظيم الذاتي للسوق, بالنسبة للإنتاج، بالآليات المخططة.

ولا بد من القول إن الاندماج الذي يتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات, والذي يؤدي إلى إلغاء الرأسمال التجاري, يعود الفضل في توضيحه نظريا إلى هيلفردنك. أما اليوم فيقدم لنا "ج.ب. دليله" تحليلا منظما, وبهذا الصدد يقول:"تبرز مشكلة الرأسمال التجاري بوضوح أكثر في النشاط الخارج من المشروع وعما في النشاط الداخل إليه. فتقوم المشاريع الكبيرة بدمج الرأسمال الصناعي والتجاري: إنها تقوم بإنشاء شبكتها التسويقية الخاصة التي ترتبط وتنشد, أكثر فأكثر, بالإنتاج نفسه. وتسمح أجهزة الإعلام، في كل لحظة, بقياس حجم الطلبات آخذة بالحسبان جميع الخصوصيات. فمن وجهة نظر اقتصادية, فإن النتيجة الرئيسية هي انتهاء

[14] – بول هيرست- جراهام طومبسون- ما العولمة- ترجمة فالح عبد الجبار- عالم المعرفة- العدد 273, سبتمبر 2001(ص134).

التمييز بين الرأسمال " الصناعي" والرأسمال " التجاري". وبالنتيجة يتلاشى توزيع الربح بين ربح للمدبر الرأسمالي وربح تجاري, ويميل هذا التوزيع إلى الاختفاء في الممارسة.

"إن المحرض الحقيقي لهذا الاندماج هو مقدرة الرأسمال التجاري, شأن الرأسمال الصناعي، على خفض كلفته, بالرغم من أنه لا يضيف, بصفته رأسمالا تجاريا, أية قيمة. إن لذلك أهمية قليلة !إذ تطرح مسألة إنتاجية التجار علاقتها مع مرودية الرأسمال التجاري – بعبارات رأسمالية– على شكل إنقاص للتكاليف... فلا يقتصر الرأسمال الاحتكاري على السيطرة على الشبكات التجارية الموجودة, إنه يقوم بزج كميات من رؤوس الأموال ليتم له " إعادة تكوين بنية" التجارة وجعلها أكثر " عقلانية"[15].

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية هي نمط رأسمالي جديد تتحد فيه قوة الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وقوة الدولة في فعاليات واحدة مشتركة، بهدف حماية المؤسسات الإمبريالية وتشديد وتيرة أرباحها.

وبهذا يظهر شكل جديد من احتكار المجموعات المالية للسلطتين الاقتصادية والسياسية. وتقدم الدولة في هذه المرحلة إسهامات جدية ومهمة في عمليات تطور التراكم الرأسمالي وتركز رأس المال والإنتاج على كل الصعد ومنها الصعيد الدولي، كما ترتبط العلاقات السياسية والعقائدية بعلاقات الإنتاج السائدة وتخضع لها بوجه متزايد، وتزداد روابط الاقتصاد بالسياسة، ويصبح تدخل الدولة بالاقتصاد أكثر عمقاً وتتوطد العلاقات بين جهاز الدولة والمجموعات الاحتكارية. [16]

وفي المراحل الأولى لبلورة هذا النمط الاحتكاري برزت الدولة ممثلاً للمصالح الاقتصادية المشتركة للطبقة الرأسمالية في السياسة الخارجية، ولأن الدولة هي التي ضمنت المصالح المشتركة للطبقة الرأسمالية في السياسة الخارجية، ولأن الدولة هي التي ضمنت المصالح المشتركة لبرجوازيتها في الصراع التنافسي في الأسواق العالمية، فقد تحملت نفقات حماية النشاط التجاري وغيره من نشاطات البرجوازية الوطنية في الدول الأخرى (السفارات والقنصليات)، كما جعلت الدولة، في هذه الحقبة، من النشاط العسكري (نحو الخارج) وسيلة لحماية المصالح التجارية للأمة كلها ووسيلة للحفاظ على هيبتها.

أما على الصعيد الداخلي فقد أصبح تدخل الدولة لحماية شكل الإنتاج السائد عن طريق التنظيمات القانونية للعلاقة بين العمل ورأس المال من أهم وظائف الدولة.

لقد أصبح التدخل في شؤون السوق من جانب الدولة أمراً ممكناً بعد دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار بسبب قلة عدد العاملين في السوق وسهولة التفاوض والاتفاق معهم.

وصدرت قوانين عديدة (قوانين منع الاحتكار مثلاً) توحي بأنها تعمل على حماية المستهلك، إلا أن المستثمرين الكبار التفوا عليها واستفادوا من قوانين أخرى دفعت بالتركز الرأسمالي إلى مراحل كبيرة (مثل قانون المشاركة المتعددة بأكثر من شركة) من دون أن يكون رصيد أموالهم مرتبطاً بواحدة منها (قانون دمج الشركات) وتقديم ضمانات الدولة لقروض الشركات (قانون دعم الشركات التي تعاني من صعوبات). [17]

إن الدولة، في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، تتصرف كمالك لجزء من الدخل القومي الذي يدخل الخزينة العامة عن طريق فرض الضرائب وطريق الأوراق المالية والرقابة على الدورة النقدية، وإذا أضيف دور الدولة

---

15 – كريستيان بالوا– مصدر سابق(ص 134–135).

16 – آ.ج ميلياكونسكي،الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، ترجمة زبيدة برقاوي، ج3 (دار ميسلون، دمشق).

17 - فؤاد مرسى الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 ، الكويت،1990، ص50–54. روبرت كارسون كتاب ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها ترجمة د. دانيال رزق الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر الطبعة الأولى 1994 صفحة 33 . جراهام طوميسون ، بول هيرست كتاب العولمة ترجمة د. فالح عبد الجبار مطابع السياسة ، الكويت عالم المعرفة ، أيلول 2001 صفحة 11 .

(كمقرض) في مجال التسليف يتبين أنها تمارس تأثيراً فعالاً في مجمل نظام علاقات الإنتاج في مجال الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

وثمة مثال يمكن ذكره هنا فقد اتضحت، في حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها محدودية قدرة حركة السوق على تنظيم الاقتصاد الرأسمالي بما يتناسب وظروف الحرب، وظهر أنه لم يكن على الدولة إقامة الصناعات العسكرية فقط، بل وَجَب عليها كذلك إدخال رقابة صارمة على توزيع مصادر الإنتاج المحدودة وظهر كذلك أنه كلما ازدادت عسكرة الاقتصاد اتسع إطار ملكية الدولة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي ارتبط منذ البدء ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بإنتاج الأسلحة.

إن الدولة الرأسمالية تتدخل في الاقتصاد، ولا سيما عن طريق الاستثمارات، وأحياناً من خلال التأميمات للمشاريع الخاصة، وكثيراً ما تكون لإنقاذها من الإفلاس. وهكذا تزايدت المشروعات العائدة للدولة وكونت قطاع الدولة الاقتصادي إلى جانب قطاعها الإداري .

ومن أشكال تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، كانت تطبق قاعدة الذهب، استبدال الذهب بالعملات الورقية وغيرها، كلما شعروا بوجود كميات كبيرة من هذه العملات تفيض عن حاجة السوق، بما فيها من سلع وخدمات. ولكن بعد التخلي عن قاعدة الذهب هذه، وجدت الدولة الرأسمالية الباب مفتوحاً لتدخلها في مجال دورة النقود والقروض بشكل واسع جداً. وبهذا على سبيل المثال تغطي دولة الولايات المتحدة الأمريكية النفقات العسكرية المتزايدة . كما حالياً في العراق وأفغانستان ومن قبلها في فيتنام والحرب الكورية والحرب الباردة..إلخ . بعملات ورقية (الدولار)، هي على العموم تحمل وعداً بالسداد بما يعادل القيمة المثبتة عليها من قبل المصرف المركزي الذي أصدرها، وهذا هو أحد المصادر الرئيسة لقوة هذه العملات. ولكن إذا طرحت كميات كبيرة من هذه العملات الورقية تفوق حاجة التداول، أي بشكل لا يتجاوب مع كميات السلع والخدمات الموجودة فعلياً في التداول (في السوق)، عند ذاك يحصل ما يسمى في اللغة الاقتصادية بظاهرة التضخم النقدي، التي تقلل من القيمة الشرائية لهذه العملات الورقية. أي أن المواطن يدفع كمية أكبر من هذه العملات الورقية لقاء السلع والخدمات نفسها التي كان يحصل عليها قبل بروز ظاهرة التضخم النقدي. وقد صارت هذه الظاهرة التضخمية النقدية إضافة لسببها الوارد ذكره وللعوامل الأخرى، صفة مستديمة في الاقتصاد الرأسمالي، ولتدخل الدولة فيه، وذلك لتحميل غالبية المواطنين، أكثر مما تُحمِّل المالكين الرأسماليين أعباء هذه الظاهرة، وبكلمة أخرى هي عملية إعادةٍ لتوزيع الدخل لصالح المالكين على حساب الكادحين العاملين بأجر ومرتب والمتقاعدين والآخرين .

ومما زاد في تعميق هذه الظاهرة السلبية، هو التوسع الكبير في التعامل غير المباشر في السوق، أي عن طريق الشيكات والحوالات وغيرها من السندات الورقية، إذ أصبحت مثل هذه المعاملات تفوق في حجمها حجم قيم المعاملات التي تستخدم العملات في تداولها .

كما أن الدولة الرأسمالية تتدخل في الاقتصاد عن طريق التأثير على سعر الفائدة، كمحاولة لمراقبة دورة النقود ولتسوية زيادة أو قلة عرضها عن طريق التغيرات التي تحدثها في سعر الفائدة بالنسبة للقروض المختلفة،

ويستوي الحديث هنا عن الودائع أيضاً. وهناك طريقة أخرى لتخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد، وهي استخدامها لسنداتها، فعندما تزيدها تسحب بذلك جزءاً من العملة المتداولة، والعكس بالعكس .[18]

ارتبط النظام الرأسمالي منذ نشوئه بالدولة، التي لعبت دورًا كبيرًا في دعمه وحمايته وتوفير الفرصة له للنمو، فمنذ نشوء الرأسمالية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر (مرحلة الرأسمالية التجارية) لعبت الدولة دورًا كبيرًا في دعم رأس المال التجاري من خلال قيامها بمنح التمويل والامتيازات والاحتكارات للتجار والشركات التجارية الضخمة عبر البحار. وسعت الدولة خلال هذه الفترة لفرض السيطرة على الدول الأضعف للحصول على مصادر إضافية للثروة، وبالتالي، ومن خلال قيامها بهذا الدور، استطاعت الدول الأوربية دعم برجوازياتها الوطنية البازغة اقتصاديًا وتهيئة المناخ لها للنمو.

بعد ذلك ومع ظهور رأس المال كطبقة مسيطرة في المجتمع الطبقي بدأت تظهر أكثر فأكثر الصلة الوثيقة بينها وبين الدولة التي تحمي مصالحه وتنحاز له في مواجهة الطبقات الأخرى. وهذا هو السبب الذي يجعل الماركسيين يصفون – عن حق – الدولة الحديثة والمعاصرة بأنها "دولة رأسمالية" أي أنها تنحاز لرأس المال وتخدم مصالحه، أو بمعنى أدق تمثل التعبير السياسي عن السيطرة الكاملة للرأسمالية على الجميع في ظل النظام الرأسمالي.

هذا الارتباط بين الدولة ورأس المال يتضح بدرجة أكبر إذا نظرنا إلى الدور الذي لعبته الدولة في دعم الرأسمالية في مواجهة الطبقة العاملة في مرحلة نشوء الرأسمالية الصناعية. ففي إنجلترا على سبيل المثال استطاعت الرأسمالية الصناعية استصدار تشريع في سنة 1799 يحرم على العمال في كافة الصناعات التجمع من أجل الحصول على أجور أعلى أو ساعات عمل أقل، أي أن الدولة استخدمت جبروتها وقوتها لقمع تحرك العمال. وهو ما كان له أكبر الأثر في إطلاق قبضة الرأسمالية الصناعية في تشديد استغلال العمال بدون السماح لهم حتى بالاعتراض.

هذا مثل واحد وعلينا أن نضعه في سياق الدور الذي لعبته الدورة الرأسمالية بشكل عام في هذه المرحلة (مرحلة نشوء الرأسمالية الصناعية) في توفير المواد الخام وفتح أسواق جديدة للبرجوازية الصناعية، ثم في المرحلة التي تليها (مرحلة الإمبريالية) من خلال استخدام القوة العسكرية لفرض السيطرة على المستعمرات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ولم تتخلى الدولة عن لعب دور الداعم والحامي للرأسمالية بعد المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، بل على العكس فبازدياد المنافسة – والتي تعد جوهر النظام الرأسمالي – نجد أن الدور الذي تلعبه الدولة في ازدياد ويتخذ أشكال أكثر وضوحًا وأكثر عنفًا في بعض الأحيان.

أما لماذا يتجه دور الدولة للتعاظم باشتداد المنافسة فهو الأمر الذي يمكن فهمه في ضوء فهمنا لطبيعة النظام الرأسمالي ذاته والمحرك الرئيسي له ألا وهو الرغبة في التراكم. فحتى يستطيع أي رأسمالي الاستمرار في السوق لا بد أن يقوم وبشكل مستمر بمتراكمة المزيد من رأس المال واستخدام جزء منه لتطوير وتجديد أدوات إنتاجه ولمحاولة الابتكار حتى يستطيع الاستمرار في المنافسة وحتى لا يقوم منافسوه بإزاحته من السوق. ونتيجة لهذه

---

[18] – الدولة الرأسمالية تدخل في الاقتصاد فهل نحجم نحن عن ذلك؟ بقلم د.مجيد مسعود.-http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=3898&Itemid=52

العملية ونتيجة لميول الأزمة الكامنة في النظام الرأسمالي يتجه عدد الوحدات المتنافسة في السوق إلى التناقص، بينما تتزايد ظاهرة سيطرة حفنة من الشركات الكبرى على صناعات بكاملها، وهي العملية التي أطلق عليها ماركس "تركيز وتمركز رأس المال". وقد أدت الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي في العشرين عامًا الماضية إلى حدوث زيادة أكبر في تركيز رأس المال، مع سلسلة الشراء والاندماج بين الشركات التي تعبر الحدود الوطنية.

هذا الاتجاه نحو تركيز وتمركز رأس المال أدى لدوره لحدوث تغير في علاقة الدولة برأس المال. فسيطرة مجموعة من الشركات العملاقة على اقتصاد دولة ما يعني أنه في حالة تدهور أداء شركة ما أو إفلاسها يعني هذا تهديد لاقتصاد هذه الدولة بكامله! وفي ظل انتقال المنافسة للمستوى العالمي لا يقل بل يتزايد ويتعاظم دور الدولة في تقديم الدعم لشركاتها العملاقة في مواجهة شركات الدول الأخرى حتى لو وصل الأمر للتهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة من أجل حماية مصالح برجوازية هذه الدولة .[19]

السؤال الرابع: حلل مضامين الليبرالية الجديدة وبين رأيك في التالي: ـ
هل تقود الليبرالية الجديدة البلدان المخلفة إلى التطور ؟ أم إلى اشتداد التبعية والتخلف ؟

كلمة الليبرالية (liberalism) اشتقت كلمة للليبرالية من ليبر libber وهي كلمة لاتينية تعني الحر، وتشمل حرية المعتقد والتفكير والتعبير، والكرم والتسامح، وعدم التعصب لفكرة ما، وتأييد النظم الديمقراطية والاقتصادية والمناداة بالحرية الفردية. وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها تتكيف الليبرالية حسب ظروف كل مجتمع، إذ تختلف من مجتمع إلى مجتمع.

فالليبرالية أيضا مذهب سياسي واقتصادي معاً تركز على أولوية الفرد بوصفه كائناً حراً ففي السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد والتزام الحريات الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية وتأييد النظم الديمقراطية البرلمانية حرية" التجمع وتأسيس الأحزاب واختيار السلطة والإصلاحات الاجتماعية، وأما في

19 – الرأسمالية والدولة يوليو 1998 الاصدار: الشرارة الناشر: جماعة تحرير العمل http://www.e-socialists.net/node/3736

الاقتصاد فتعني تلك النظرية التي تؤكد على الحرية الفردية الكاملة بمعنى "حرية" الملكية الشخصية و "حرية" الفعل الاقتصادي المنتظم وفق قانون السوق وتقوم على المنافسة الحرة واعتماد قاعدة الذهب في إصدار النقود.
أهم شعار في الليبرالية هو : دعه يعمل دعه يمر . ويسمى الليبراليون بالحريين فقد ارتبطت الليبرالية بالحرية الاقتصادية .
وهكذا نلاحظ أن مقولة الحرية لا تشكل فقط مبدأ من جملة مبادئ بل هي مرتكز لتأسيس غيرها من المبادئ، مع ضرورة الوعي بأن لفظ الحرية ذاته ليس لفظاً محدد الدلالة ولا محدود الأبعاد.
فإن الليبرالية في الأصل حركة قامت بتوظيف قيمة الحرية على نحو يناسب شرطها التاريخي في عصر النهضة الأوروبية أخذ الوعي الأوروبي يشهد حراكاً ثقافياً مزامناً لحراك واقعي كان يؤسس لمدن تجاريه مفتوحة على العالم, فانفتح الوعي الأوروبي على عوالم عربية وإغريقية و رومانية وهي عوالم بفعل كونها تقع خارج مدار النص الكنسي فقد أدهشت العقل الأوروبي وأثبتت له أن ثمة إمكانات معرفية أرقى من تلك التي خلفتها له قرونه الوسطى المشدودة إلى النص الإنجيلي ومن ثم كانت أول نزعة تهيمن على هذا الوعي المنفتح هي النزعة الإنسانية.
هنا كان لابد للفكر من توظيف القيم ليجري اجتذاب الوعي والفعل ليكسر نظام لحظته فينتقل إلى نظام بديل، فكانت الحرية التي سيجري تقديمها بمدلول خاص يتناسب مع الظرف التاريخي والحاجة المجتمعية الوليدة، فالليبرالية لم تنشأ بوصفها توكيداً لحرية الإنسان بل بوصفها توكيداً للحاجة إلى استغلاله بطرق تناسب الثورة الصناعية، وأدل على ذلك إبادة الهنود الحمر التي جاءت مقترنة مع بداية انهيار النظام الإقطاعي, واستعباد شعوب إفريقيا واستعمارها ونهب مقدراتها لم تكن صنعة الإقطاع بل صدرت عن النظام الليبرالي الرأسمالي, وكان التسويغ التشريعي لهذا الاستعباد صادراً من داخل البرلمانات الليبرالية الرافعة لشعار الإخاء والحرية والمساواة.!
(20)

تعد الليبرالية الجديدة الاتجاه الفكري والأيديولوجي السائد في الغرب منذ منتصف السبعينات وحتى الآن، على المستويين السياسي والاقتصادي، وهو اتجاه يدعو إلى اتخاذ مجموعة من السياسات، أهمها الإقلال من دور الدولة في الاقتصاد إلى الحد الأدنى، وتفعيل حرية السوق.
إذن الليبرالية الجديدة هي فكره إنسانيه تخاطب السلوك الإنساني فلذلك نجد أن الإنسان هو محور الفكر الليبرالي لأن الليبرالية نشأت من أجل منافع الإنسان (كفرد) وكرامته ورفع مُعاناته من ذوي السلطة الدينية والدنيوية.
(21)

مؤسسو الفكر الليبرالي الجديد اتخذوا الكرامة الإنسانية والحرية الفردية مثالين سياسيين رئيسين يتمحور حولهما جهاز مفهوماتي، وهما القيمتين المركزيتين للحضارة وقد كان اختيارهم صائباً وحكيماً، فهما بالفعل لا يقومان من

---

[20] - قراءة في كتاب " نقد الليبرالية " لـ د. الطيب أبو عزةhttp://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=143757

[21] – موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية. فريدريك هايك نموذجاً:اشرف منصور الحوار المتمدن - العدد: 2793 - 2009 / 10 / 8
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187217

حيث فتنتهما وقدرتهما على الإقناع، فهموم الكرامة والحرية الفردية بحد ذاتهما يتمتعان بقدر كبير من السطوة والجاذبية، فكلاهما شجع وشرعن قوى المعارضة وحركات المشقين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قبل نهاية الحرب الباردة وكانا وراء تحريك الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة الصينية بيجينع، فهما يجذبان كل الأفراد الذين يثمنون عاليا القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، في السنوات القليلة الماضية فقد لعبت الحرية المتجذرة أصلا في أعماق التقاليد الأمريكية دورا بارزا في حياة الولايات المتحدة المعاصرة، فقد اعتبر العديد من الأميركيين أحداث 11 سبتمبر باعتبارها هجوما على الحرية، وكذلك كان المبرر في شن حرب واستباقية على العراف احتكم الرئيس بوش إلى فكرة الحرية الممنوحة للعراق تشكل بحد ذاتها مبرراً كافيا للحرب لكي يصبح العراقيون أحرارا، ولكن ما هي نوع الحرية التي يجري تصورها واستحضارها لا يهم. [22]

الليبرالية الجديد هي مجموعة من الخطط الاقتصادية التي أصبحت واسعة الانتشار مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين, وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ المهتمون يتلمسون نتائجها وتأثيراتها، من خلال تلك الظاهرة الاجتماعية المرعبة, وهي زيادة غنى الغني وفقر الفقير, رغم أن العالم قليلاً ما سمع عن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، فقد استطاعت الليبرالية الجديدة أن تعبّر أيضاً في تطبيقاتها العملية والفكرية إضافة إلى المسائل الاقتصادية, عن المسائل السياسية والدينية أيضاً. ففي الولايات المتحدة أصبحت **الليبرالية السياسية** موقفاً استراتيجياً قائماً بذاته في منع الصراعات الطبقية الاجتماعية, وهي تحاول أن تقدم في مشروعها الفكري النظري الفقراء والطبقة العاملة, كمعادل تقدمي تجاه التيار اليميني المحافظ, بينما نجد في الممارسة غير ذلك. **أما الحرية الاقتصادية,** فموقف السياسيين الليبراليين المحافظين تجاهها هو موقف مختلف, إذ ليس لديهم مشكلة مع الليبرالية الاقتصادية وخاصة في شكلها الليبرالي الجديد, الذي يعمل على قطع العلاقة نهائياً ما بين السوق والدولة, والحد كثيراً من الطموحات الإيجابية لدى الليبرالية (الاقتصادية), وخاصة في موقفها من تدخل الدولة في فترة ما بين الحربين, وأثناء الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين, تجاه مساندة أفراد المجتمع والتخفيف من مشاكلهم بشكل عام . [23]

إن **الليبرالية (الاقتصادية)** في الحقيقة أصبحت أكثر شهرة, منذ بداية طرحها في بريطانيا, مع الاقتصادي المشهور (آدم سميث) وبعض من ناصروا عدم تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية, ورفض وضع القيود على المانيفاكتورات, أو الحواجز وفرض الضرائب على التجارة من قبلها. وقد عبّر آدم سميث عن هذا التوجه بقوله: إن التجارة الحرة كانت الطريق الأفضل لتقدم اقتصاد الأمة, وإن تطبيق الفردية شجع المشروع الحر, والمنافسة الحرة... التي جاءت أصلاً بهدف حرية الطبقة البرجوازية من أجل تحقيق منافع كثيرة لهم ووفقاً لما يريدون هم.

أما في أمريكا فقد راحت الليبرالية الاقتصادية تسود منذ القرن الثامن عشر حتى أواخر النصف الأول من القرن العشرين, غير أن أزمة عام 1929أدت إلى ارتفاع بعض الأصوات التي راحت تطالب بضرورة مواجهة الليبرالية

---

[22] - ديفد هارفي: الليبرالية الجديدة "موجز تاريخي" نقلة للعربية مجاب الإمام "مترجم" الرياض الرياض 1429هـ، ص17-19.

[23] - أضواء على الليبرالية الجديدة:محمد خلف الرشدان:http://www.wata.cc/forums/showthread.php?t=48097

الاقتصادية من أجل الحفاظ على النظام البرجوازي والطبقة البرجوازية ذاتها، ومن بين هذه الأصوات كان صوت الاقتصادي المشهور جان مايناردِ كينز الذي طرح نظريته المشهورة بـ (الكنزية), وهي نظرية أريد منها مواجهة تلك الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم آنذاك وأدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية كما هو معروف. ويشير كينز في هذه النظرية قائلاً: في الجوهر, من أجل أن تنمو الرأسمالية, وتستطيع أن تنجز مهامها, من الضروري أن تتدخل الحكومات والمصارف المركزية في دعم الاقتصاد الوطني, وتأمين العمالة, وهذا ما تم فعلاً, إذ حققت هذه الأفكار تأثيراً واضحاً على الرئيس الأمريكي روزفلت, وشرعت أمريكا والعديد من الدول الأوربية التي أصبحت بسبب الحرب العالمية الأولى وأزمة 1929 منهكة, وبذلك استطاعت أن تعيد التوازن والثقة إلى الطبقة الرأسمالية ونظامها مع تحسين واضح لحياة العديد من الناس .

إن الاعتقاد الذي يقول: إن الحكومة قادرة على تقديم الأشياء الجيدة للمجتمع, أصبح مقبولاً آنذاك بشكل واسع. ولكن مع توالي الأزمات الاقتصادية وخاصة بعد حرب تشرين وارتفاع أسعار النفط, ثم أزمة الثمانينيات من القرن ذاته وما تلا هذه الأزمات من انكماشات في الإنتاج, وتقلص في نسب الأرباح, أثار لدى النخبة الرأسمالية المتضامنة الرغبة في إنعاش الليبرالية الاقتصادية, التي راحت ترتقي شيئاً فشيئاً إلى ليبرالية جديدة على السلم العالم وبخاصة مع تلك التحولات ذات الصبغة العالمية السريعة والعميقة التي انتابت الاقتصاد الرأسمالي, ومنحته صفة العولمة تحت ظل النظام العالمي الجديد .[24]

"نحن الآن في "زمن انتصار الليبرالية " Liberalism بالتزامن مع تنامي ما سماه أحد فلاسفة التكنولوجيا "زئير المعلومات The roar of information " ! و هنا معلومات مكثفة غير مقدسة تتسم بالحكمة لا الإثارة وتسعى إلى تحسين أحوال العالم (يمكن اعتبارها قطعة مجوهرات, أو تحفة أثرية, أو نقطة بداية للتقصي أو التحليل, أو نافذة على المستقبل) وهي من موقع إتحاد ليبرالي بريطاني شهير للأحزاب الليبرالية يدعى (الليبرالية الدولية Liberal International) يضم 105 حزباً ليبرالياً على مستوى العالم منها 24 حزبا حاكما .. الحرية والمسؤولية والتسامح والعدالة الاجتماعية و المساواة في الفرص: هذه هي القيم الليبرالية المركزية، وستبقى المبادئ التي يجب أن تبني "المجتمع المفتوح" هذه المبادئ تتطلب التوازن الدقيق بين المجتمعات المدنية القوية والحكومة الديمقراطية والأسواق الحرة والتعاون الدولي. [25]

خصائص الليبرالية:

1- الليبرالية لا تعترف بمرجعية ليبرالية مقدسة؛ لأنها لو قدست أحد رموزها إلى درجة أن يتحدث بلسانها، أو قدست أحد كتبها إلى درجة أن تعتبره المعبر الوحيد أو الأساسي عنها، لم تصبح ليبرالية، ولأصبحت مذهبا من المذاهب المنغلقة على نفسها، مع اتفاق الليبراليين على أهمية حرية الفرد، بحيث تتخذ لنفسها رمز تاريخي أو تقدس احد كتبها أو كتابها ، فهي على هذا لا تمتلك مرجعية فلسفية أو ثقافية، لأنها حركة وعي إنساني، خلاصة لحركة التاريخ البشري، تجسيدا لآمال الأمم والشعوب في الوحدة والمحبة، منظومة إدارة تهدف إلى جمع البشر المختلفين بطبيعتهم وتركيبتهم الذاتية في بوتقة تعددية متجانسة، تمكنهم من العيش بسلام مع بعضهم البعض، دون المساس بقيمهم المتضادة وأديانهم المتشعبة وألوانهم المختلفة ، فالليبرالية إذن حركة وعي تتخذ من القيم الإنسانية ، الأساس والمحور والبداية والنهاية ، وليست مذهبا ضد دين أو مذهب آخر، بل منظومة تهدف إلى جمع الأديان والمذاهب في إطار متعدد فمرجعية الليبرالية هي في هذا الفضاء الواسع من القيم التي تتمحور حول الإنسان، وحرية الإنسان،

24 - الليبرالية الجديدة: فضيلة يوسف http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187422

25 - "بيان أكسفورد 1997: الأجندة الليبرالية للقرن الحادي والعشرين" على موقعهمLiberal International)

وكرامة الإنسان، وفردانية الإنسان. الليبرالية تتعدد بتعدد الليبراليين. وكل ليبرالي فهو مرجع ليبراليته. وتاريخ الليبرالية مشحون بالتجارب الليبرالية المتنوعة، ومن حاول الإلزام سقط من سجل التراث الليبرالي.

2- تتخذ الليبرالية من القيم الإنسانية محور نشاطها وحركتها الذائبة كالكرامة والحرية ، وتتحرك من خلالها في كافة المجتمعات، مما أذى إلى تنوع تاريخها وتعدد تجاربها، فكل حركة ليبرالية مختلفة عن الأخرى وفقا لطبيعة المجتمع الذي تعمل في إرجائه .

3- تقف الليبرالية ضد النزعة الدوغمائية التي تفترض الحقيقة المطلقة والصواب المطلق، إنها تعتقد بان كل المعارف أو معظمها نسبي، وان لا احد يمتلك الحقيقة المطلقة ، إن الدوغمائية كانت السبب الرئيسي في شيوع التعصب ومن بعده الإرهاب، لقد كانت هذه النزعة سببا من أسباب القمع وإقصاء الآخر وتخدير الأمم وتشتيتها منذ قديم الزمان ، لذلك تدعو الليبرالية إلى التفكير الدائم والبحث المستمر عن الحقيقة .

إن الليبرالية الجديدة تركز على ما يلي:

1- تحويل الدولة إلى مؤسسة شعبية متاحة لكافة شرائح وطبقات وفئات الشعب.

2- اعتماد مبدأ الانتخاب وحكم الأغلبية كوسيلة للوصول إلى المناصب القيادية في المجتمع.

3- اعتبار الحرية والكرامة والعدالة والمساواة ، من أهم القواعد التي تقوم عليها الليبرالية ، ومن اجل العمل بها لا بد من وضع أنظمة وقوانين وتشريعات متوازنة تأخذ بعين الاعتبار كافة مكونات المجتمع ، بحيث لا تطغى فئة على أخرى أو شريحة ضد غيرها ، بمعنى أن تقف حرية الفرد أو الجماعة عند خط دستوري وقانوني ومفهوم ذهني متعارف عليه إذا ما تجاوزت حريات الآخرين .

4- سيادة القانون والنظم الدستورية، بحيث يتحول المجتمع إلى مجتمع دستوري تعاقدي تعاقبي، السيادة فيه للقانون والدستور، لا المفاهيم والنظم ذات الطابع الفئوي أو المذهبي، إلا أن تكون في إطار قانوني واضح وملزم. [26]

سمات الليبرالية الجديدة

أولاً: تأكيد دور السوق الحرة:

ترى الليبرالية الجديدة أن تحرير أي مشروع فرضته الدولة ليس مشكلة, مهما تكن طبيعة الأذى الذي يمكن أن تتركه عملية التحرير هذه على المجتمع. كما ترى أيضاً, أن الانفتاح الكبير على التجارة العالمية والتوظيفات, كما الحال في نافتا , سيساعد على تخفيف الأجور, ويضعف وحدة أو تحالف العمال, وإلغاء حقوقهم التي ربحوها عبر سنين طويلة من النضال, ثم لا تعود الأسعار موجهة ومدروسة كثيراً. أو بتعبير آخر, الكل في الكل, هو الحرية الكاملة للتيار الرأسمالي. ويؤكد أنصار الليبرالية الجديدة أن عفوية السوق هي أفضل وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي التي سوف تخدم بشكل مطلق كل فرد من أفراد المجتمع ..

ولكن بطريقة لن يعطي فيها الغني كثيرًا من خيراته للفقراء كما سيبدو لنا .

ثانياً: إلغاء النفقات العامة من أجل المجتمع :

1- **الخدمات:** وتمثل هنا :التربية, العناية الصحية, شبكة الأمان للفقراء, صيانة الطرق والجسور, التزود بالمياه... إلخ. فالليبرالية الجديدة تقف ضد دور الحكومة في تقديم المعونات في مجال هذه الخدمات للمواطنين, بينما هي لا تمانع أن تقوم الحكومة بتقديم المعونات للصناعات البرجوازية من فوائد الضرائب وغيرها .

---

26 -مدونة رائد قاسم http://raedqassem.blogunited.org/?p=61

2- **تحرير التجارة:** تطالب الليبرالية الجديدة أيضاً بأن تكون التجارة حرة من أي قيد يمكن أن تفرضه عليها الحكومة, كما تدعو الحكومة إلى تخفيف أو إلغاء أي إجراء من قبلها يساعد على إضعاف الأرباح, حتى لو كان الأمر يتعلق بحماية البيئة, أو العمالة .

3- **الخصخصة:** وهي تطالب ببيع المشاريع الكبيرة والهامة التابعة للدولة, من مصانع, ومشاريع خدمية وغيرها, للقطاع الخاص. وهذه المشاريع تتضمن الصناعات الرئيسة, والمصارف, والسكك الحديدية, وضريبة الطرق الرئيسة, والكهرباء, والمدارس, والمستشفيات, وحتى المياه النقية.. إلخ, وتأتي كل هذه المطالب عادة تحت اسم من أجل تحقيق الكفاءة العالية التي غالباً ما تكون ضرورية بالنسبة لها في طبيعة الحال. وقد حقّقت الخصخصة بالدرجة الأولى تركيز الثروة في أيدي القلة, التي راحت تعمل على تحديد أجور العمالة وفقاً لمصالحها .

4- **إلغاء مفهوم الجمهور أو العامة:** تسعى الليبرالية الجديدة إلى تمييع أي دور لمسؤولية الكتل الاجتماعية, ومحاولة مركزة المسؤولية في الفرد كسمة عامة لنشاط المجتمع وطموحه, لذلك كثيراً ما يمارسون الضغط على الناس الفقراء من أجل أن يقوموا هم أنفسهم بالبحث عن الوسائل أو الطرق التي تساعدهم على تأمين حاجاتهم الصحية والتعليمية وأمانهم الاجتماعي, ثم توجيه كل اللوم لهم في حال عجزوا عن تحقيق ذلك, ووصفهم بالكسالى .

إن أهم ما يميز سمات الليبرالية الجديدة هو تبنيها من قبل مؤسسات مالية قوية مثل صندوقي النقد الدولي والمصرف الدولي للإعمار والتنمية, ومنظمة ألغات العالمية.. الخ, ومحاولة نشر وتشييد أنموذجها عالمياً من خلال هذه المؤسسات المالية وقد كانت أمريكا اللاتينية أول ضحايا هذه الليبرالية الجديدة, إذ كانت (تشيلي) الدولة الأسبق في هذا الاتجاه, والشكر يعود طبعاً لمن سيّد هذا الأنموذج، وهم جامعة شيكاغو, والاقتصادي ميلتون فريدمان, والمخابرات المركزية الأمريكية التي كانت وراء الانقلاب الذي أطاح بالنظام السياسي لحكومة أللليندي المنتخب من الشعب عام1973. ثم تلت الشيلي فيما بعد الكثير من الانقلابات في العديد من دول أمريكا اللاتينية, إلا أن التأثير الأكثر سوءاً لليبرالية الجديدة كان في دولة المكسيك, إذ راحت الأجور تنحدر إلى ما بين 40 و50%, في العام الأول من نشاط منظمة التجارة العالمية "نافتا", بينما تكاليف الحياة ارتفعت حتى 80%. يضاف إلى ذلك أن ما يقارب20 ألف مشروع صغير ومتوسط قد أفلست وتوقف نشاطها, وأكثر من 1000 مشروع خاص بملكية الدولة (قطاع عام) قد خصص في هذه الدولة. ونتيجة لهذا الانحدار المخزي علّق أحد الباحثين قائلاً: إن الليبرالية الجديدة هي وسيلة للاستعمار الجديد, تهدف إلى استعمار أمريكا اللاتينية .

أما في الولايات المتحدة, فقد استطاعت الليبرالية الجديدة أن تحطم برامج (دولة الرفاه), ومهاجمة حقوق العمال، وبضمنها حقوق العمال المهاجرين, وكذلك استطاعت تخفيض البرامج الاجتماعية, وبخاصة ما يتعلق منها بحماية الأطفال والشباب والنساء, بل الكوكب نفسه الذي نعيش عليه كما يحاول دعاتها خداعنا لنقبل بالقول إن كل ما تقوم به الليبرالية الجديدة سوف يبعد الحكومة عن كاهلنا، إن الليبرالية الجديدة لن تحقق

الفوائد إلا للقلة القليلة في هذا العالم, بينما هي سببت كل الدمار والعذاب للأغلبية الساحقة من شعوب العالم .[27]

تمثل الليبرالية الجديدة مرجعية إيديولوجية للرأسمالية العولمية، وعلى الأخص عقب سقوط المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، وهذه الإيديولوجية ، التي تحمل خليطا من مفاهيم الاقتصاد الليبرالي الخيالي أو المفترض وتلوينات أفكار وأطروحات ما بعد الحداثة ، تستهدف تكريس هيمنة الإمبريالية على العالم والاستحواذ على خيراته وثرواته، مما يكلف البشرية ثمنا باهظا من الجوع والفقر والبؤس والمرض والحرمان وخاصة في البلدان الضعيفة اقتصاديا .

والواقع أنه منذ انهيار المعسكر الاشتراكي، لم يسبق للعالم أبدا أن بلغ مثل هذه الدرجة من التفاوت والإجحاف والهيمنة والاستغلال . ففي إطار القطبية الإمبريالية الأحادية نجد جميع بلدان تخوم العالم الرأسمالي، بما في ذلك التي حققت نسبة هامة من تطورها الاقتصادي، تندرج ضمن هذا النظام وتقع تحت سيطرته واستغلاله عن طريق مؤسساته الدولية : الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجار ة الخ

ويسعى هذا النظام إلى حرمان البلدان ضعيفة التطور من تحقيق برامج تنميتها وإنعاشها الحقيقي، وذلك بوسائل مختلفة منها: [28]

1. الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية

فالاستثمار المفرط للموارد الطبيعية والمواد الأولية التي يختزنها عالمنا يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد وإلى تحقيق ثروة فائضة يكدسها العالم الرأسمالي المتطور، وهذه الثروة الفائضة تعبر عن مدى شدة الاستغلال الاستعماري والنيوكولونيالي لشعوب المعمورة وفي مقدمتها شعوب بلدان العالم الثالث الخاضعة للسيطرة والنهب.

2. تضخم الديون وخدماتها

:ومن جملة وسائل وآليات النهب والاستغلال التي تمارسها الإمبريالية المعولمة على بلدان الجنوب المتخلفة معضلة الديون التي أضحت تشكل عائقا كبيرا في طريق نموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي وعلى الرغم من أن البلدان المستدينة قد سددت حوالي أكثر من 5 آلاف مليار دولار من ديونها بين عام 1982 وعام 2004 ، إلا أن هذه الديون ما تزال تتزايد باستمرار بسبب نسب الفائدة الفاحشة ، وتشكل عبئا ثقيلا على البلدان المستدينة ، حيث تزايد حجم الديون من 61 مليار دولار في عام 1970 إلى 2554 مليار دولار في عام 1999 ، وتجاوز هذا الحجم اليوم 5 آلاف مليار دولار . وهذه الأرقام تدل على أن القروض التي تمنح لدول العالم الثالث

---

27 - الليبرالية و الليبرالية المعاصرة: عدنان عويّد
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=628207088200910192250032009/10/20/الثلاثاء

28 - علي سعيد في 20 نوفمبر 2005 http://anthro.ahlamontada.net/montada-f12/topic-t1813.htm

المتخلفة لا تساعدها على تطوير اقتصادها بل على العكس هي مجرد أداة لنهب مواردها . وتشكل هذه الديون في الظرف الراهن أداة بيد صندوق النقد الدولي لكي يملي وصفاته وضوابطه الاقتصادية على البلدان المستدينة ، وهي ضوابط لا تؤدي إلى مساعدتها على التخلص من الفقر ، بل تتسبب في كوارث اجتماعية مفجعة لشعوب هذه البلدان وخاصة الطبقات الكادحة والمحرومة

3 . شعار التجارة الحرة الزائف والخادع :

تروج الإمبريالية من أجل نهب وإفقار وتدمير اقتصاديات البلدان حديثة الاستقلال الشعار الخادع والزائف عما يسمى بـ " التجارة الحرة " التي تعني إزالة الحواجز الجمركية أمام سلع ومنتجات الشركات متعددة الجنسيات لغزو أسواق البلدان النامية ، بيد أن هذا الإجراء يتم من جانب واحد ، فالتعاريف الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على وارداتها القادمة من العالم الثالث تتجاوز عشرين ضعف ما تفرضه على البلدان المتقدمة . وقد أشار الرئيس فيدال كاسترو في رسالته الموجهة إلى قمة الجنوب الثانية المنعقدة بقطر في شهر جوان 2005 إلى أن " العالم الغني ينفق سنويا 300 مليار دولار على دعم منتجاته الزراعية التي تغلق الأسواق أمام بلدان الجنوب ، في حين يتكلم حكامه الإمبرياليون بنفاق عن التجارة الحرة

4. التفاوت الفاحش في استهلاك الطاقة:

يوجد تفاوت فاحش في استهلاك المواد الضرورية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، أو بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان الفقيرة والضعيفة اقتصاديا على نحو يهدد بالقضاء على شروط الحياة على وجه الأرض في البلدان الأخيرة . وتدل المعطيات أن المراكز الإمبريالية والتي يبلغ عدد سكانها 25 % من سكان العالم على أحسن تقدير ، تستهلك 83 % من الطاقة المنتجة في العالم ، فالأمريكي الواحد يستهلك من طاقات العالم ما يستهلكه 8 أشخاص في العالم في المتوسط ، أو أكثر من 20 شخصا في البلدان المتخلفة . ففي عام 1991 كان استهلاك الشخص الواحد من المشتقات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية يساوي 2614 كلغ في السنة ، بينما هذا المؤشر كان يساوي في الهند 62 كلغ في السنة وفي أثيوبيا 14 كلغ في السنة وفي الكونغو 10 كلغ الخ . وفي نفس السياق يجري فيدال كاسترو في رسالته سالفة الذكر مقارنة بين نسبة استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة وبلدان العالم الثالث تبرز فروقا مهولة ، حيث يقول " إن الاستهلاك النهم لهذه الطاقة الهامة في الولايات المتحدة يتزايد بشكل يهدد بنفاد هذا المورد الحيوي غير القابل للتجدد . فهذا البلد ، الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 5 % من عدد سكان العالم ، يستهلك 26 % من النفط ويتبين من هذه المقارنة أن السبب الحقيقي لأزمة الطاقة التي تهدد العالم اليوم يكمن في استهلاك البلدان الغنية المفرط لهذه المادة بما يؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب ، خاصة أن الاحتياط الثابت والمحتمل منها آخذ في النضوب .

5. ضآلة المساعدات الموجهة لتنمية البلدان المتخلفة:

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة من الإعلان عن المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة لتنمية البلدان المتخلفة والتي حددت الهدف بـ 7 % ، إلا أن هذه المساعدات لم تتجاوز نسبة . % 2 وبالتوازي نجد أن تسديد البلدان النامية لخدمات ديونها قد بلغ في عام 2004 أكثر من خمسة أضعاف المساعدات التي حصلت عليها من أجل التنمية.

وكان لهذا التفاوت والإجحاف بين شمال العالم وجنوبه أو بين البلدان الرأسمالية الكبرى والبلدان المتخلفة والتابعة آثار وتداعيات عميقة ، حيث أدت إلى توسع الفجوة بين الجانبين ، ومن هذه الآثار:

. تفاقم الفقر والجوع والمرض :

فقد تفاقمت آفات الفقر والجوع والحرمان والأمراض المتنوعة ، وأضحت تشكل واقعا يوميا بالنسبة لحوالي 852 مليون شخص في العالم ؛ بينما يتم إنفاق ما لا يقل عن 1000مليار دولار على أسلحة قادرة على إبادة الجائعين لكنها بالتأكيد عاجزة تماما عن قتل الجوع نفسه .

. تدهور التغذية و الصحة :

وفي مجال التغذية والصحة يتميز الوضع بالتردي ، إذ يعاني ثلث الأطفال تقريبا في بلدان العالم الثالث من التخلف في النمو ، حيث يقل نمو أجسامهم عن المستوى الطبيعي بسبب سوء التغذية . وما يزال يموت 13 مليون طفل من الذكور والإناث في كل سنة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها ، بينما يتم تدبير 1000 مليار آخر من الدولارات لأجل الدعاية التجارية المضللة

3 . استفحال الأمية :

فحينما نعلم إنه يعيش في عصرنا نحو مليار راشد أمي و حوالي 325 مليون طفل محرومين من التعليم في العالم أغلبيتهم الساحقة من بلدان الجنوب ، ندرك حقا أن عالمنا الراهن بعيد كل البعد عن توفير الحد الأدنى من المساواة والعدالة ، كما نتأكد أن هذا العالم الذي تسوده الليبرالية المتوحشة والذي لا يملك مقومات البقاء والدوام لا يمكن أن يشكل أفقا للبشرية.

ومع ذلك ، وفي وجه التحديات الهائلة التي يطرحها الفقر والظلم في عالم اليوم ، " يعلن بوش عن حق الولايات المتحدة بشن حروب وقائية واستباقية مفاجئة على ستين بلدا أو أكثر من بلدان العالم ، ويتلاعب بالأمم المتحدة ، ويعلن أن ميثاقها قد تجاوزه الزمن ، ويستخف بالقانون الدولي ، ويحول المساواة في السيادة بين الدول إلى سخرية تبعث على التقزز والاشمئزاز . " [29]

الليبرالية الجديدة والبلدان النامية: يطلق مصطلح البلدان النامية، على معظم بلدان العالم التي عانت التبعية للإمبريالية وكانت حقلاً لممارسة نشاطها الاستغلالي والتوسعي قروناً طويلة، وإذا كان مستوى النمو غير متساوٍ بين هذه البلدان، واستطاع بعضها أن يحقق تقدماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإن أذى الإمبريالية ونتائجه على شعوب هذه البلدان أصابها جميعاً، ووسمها بسمتي التخلف والتبعية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فالتخلف حالة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تتصف بتناقض داخلي خطير، وهو يؤدي إلى تكاثر سكاني سريع، ويشل النمو الاقتصادي الذي يتيح لشعوب هذه البلدان إشباع حاجاتهم، وينجم أساساً عن تغلغل النظام الرأسمالي في مجتمعات متقوقعة ذات وبنى اجتماعية وثقافية أقل تطوراً لمصلحة أقلية ذات امتيازات سياسية واقتصادية، ومع تطور الإمبريالية ونظامها الرأسمالي، واختلاف مظاهر التعبير عن الهيمنة، فإن ناظم هذه العلاقة مع دول البلدان النامية، بقي ينصرف إلى الحيلولة دون ظهور منافس في البلاد التابعة وأدت السيطرة

29 - العولمة الرأسمالية تكرس الإجحاف والتفاوت:علي سعيد في http://anthro.ahlamontada.net/montada-f12/topic-t1813.htm2010/8/8

السياسية والإكراه الإداري إلى تعطيل سير آلية النظم الاقتصادية في هذه البلدان، بغية توفير الحد الأعلى من الأرباح الفورية لرؤوس الأموال الأجنبية.

إن المسافة التي تفصل بين عدد قليل من البلدان المتقدمة، وكتلة البلدان النامية الفقيرة المتفاوتة في درجة تبعيتها، دفعت عدداً من المؤلفين إلى وصف طبيعة العلاقة بين هاتين الكتلتين، بأن البلاد المتقدمة طبقة من الأمم المسيطرة، أما البلاد النامية فهي الأمم البروليتارية، وعدها المؤرخ توينبي « البروليتارية الخارجية للغرب». وقد ضاعفت الثورة الصناعية والتقدم التقني والعلمي الذي تمتلكه الدول الامبريالية الفجوة بين الأمم المتقدمة والمتخلفة، وأحجمت الامبريالية الرأسمالية عن إيصال وسائل التقدم التقني إلى البلدان النامية وحال دون امتلاكها أسبابه لمنع قيام وضع منافس اقتصادي وسياسي وحضاري.

ولعل ذلك يعود إلى المنطلقات الفكرية لمروجي الإمبريالية، وتقديمهم الذرائع التي لا تستند إلى أساس موضوعي، وإنما لأسباب متعددة الأغراض والدوافع من أجل تسويغ وضع لا إنساني تمارسه الإمبريالية، وأهم هذه الأسباب:

ـ **أسباب تعود إلى شروط طبيعية مناخية:** كما عبر عنها هينغتون فالبلاد المتقدمة عنده تقع في المنطقة المعتدلة، ومعظم البلاد المتخلفة في المناطق الحارة الاستوائية، والتخلف يستقر في البلدان التي تفقد المناخات الحافزة الخاصة بالمناطق المعتدلة.

ـ **أسباب عرقية:** تقوم على نظرية أن العرق الأبيض يمتلك طاقات عقلية وإبداعية، وأن هذه الطاقات تفتقدها الشعوب الملونة الموجودة في البلاد المتخلفة.

ـ **أسباب دينية:** وهي نظرية تذهب إلى أن أكثر البلاد تقدماً هي الشعوب البروتستنتية، وأن معظم البلدان المتخلفة تدين بأديان قدرية وقد عبر عن ذلك فيبر حين قال «إن البروتستنتية تدعو إلى التقشف طريقة في الحياة بدلاً من الزهد الرهباني الكاثوليكي». وعمم هذه النظرية على بقية الأديان. وأن البروتستنتية عنده تدعو الإنسان إلى التعامل مع العالم الواقعي والمادي، في حين تدعوه الأديان الأخرى إلى عالم الروح والمثل.

ـ **إن الطبقة البرجوازية** التي تمخضت عنها الرأسمالية، هي التي تحقق التقدم بامتلاكها للتقنية ووسائلها، وغياب هذه الطبقة في البلدان النامية هو الذي يفقدها قابلية التقدم.

غير أن مجمل هذه الذرائع التي قدمها الفكر الإمبريالي لإضفاء الشرعية على الامبريالية، لا تعكس أساساً موضوعياً بل تنحو نحواً ذرائعياً.

ولقد استقر الفكر في البلدان النامية، ولاسيما الاستنتاجات الناجمة عن معاناة شعوبها وتجربتها المرة مع الإمبريالية بأشكالها المختلفة على أن الاستغلال الذي مارسته المؤسسات الإمبريالية كان السبب الجوهري وراء حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وحالة التبعية السياسية والثقافية التي تعانيها شعوب البلدان النامية من جهة أخرى، والتي تمثلت في تخلف البنى الاجتماعية والثقافية. وبقاء هذه البلدان في مثل هذه الحالة، أضحى هدفاً وضرورة لاستمرار الإمبريالية، بمختلف أشكالها ومظاهرها الاقتصادية والسياسية

والعسكرية. وكان الفكر الاشتراكي العالمي وحركات التحرر الوطني قد أدركت هذه الحقيقة في مراحل كفاح هذه الشعوب للخروج من قوقعة التبعية والتخلف التي فرضها الواقع الامبريالي عليها. .(30)

ولقد أدركت الدول الفقيرة والنامية أن طغيان الليبرالية الجديدة واحتكارات الشركات الدولية إنما يزيدها فقراً،وخضوعاً للسياسات الرأسمالية الغربية فأخذت تستنفر جهودها للدفاع عن حقوقها في مواجهة هذه العولمة، فلقد حذّر مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا من العولمة في المجال الاقتصادي،وقال: "إن منظمة التجارة العالمية تسمح للدول الغنية بابتلاع الدول الفقيرة".[31]

ومن الأقوال التي تؤكد المخاطر الجدية الليبرالية الجيدة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000م)، حيث قال : "إنّ العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنّها تنتج شروخاً اجتماعيةً كبيرةً وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاِجتماعي وثانيها:أنها تنمي الجريمة العالمية،وثالثها:أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية".(32) وأيضاً ما ذكره الكاتب الأمريكي الشهير وليم جريدر في كتابه الصادر عام 1977م: "عالم واحد مستعدون أم لا" حيث ببّن صفات العولمة، وكشف خطورة آثارها، فوصف العولمة, بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية, وإنّها قادرة علي الحصاد وعلي التدمير, وإنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة, وبقدر ما هي منعشة فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها، وهو يري إنّ تلك الثورة المادية التي حررت رأس المال وجعلت المادة تسبق الفكر،وتتخطي جمود السياسات, كانت نتيجتها ظهور تحولات عظمي في العالم أجمع, وبقدر ما بعثت وأنعشت الطموح والرغبة في تكديس الثروات,خلفت وراءها عدم الاستقرار وعدم الأمان وبقدر ما أتاحت من تكنولوجيات حديثة, فإنها بعثت البربرية من جديد.

وعندما نعود إلى مفهوم العولمة كما يطرحه الغرب فإنّ أول ما يستوقفنا هو:أنّ الذين يطرحونه ينظرون إلى التفاعل البشري على أنّه تفاعل بين طرف ذكي قوي وطرف غبي ضعيف.طرف يمتلك، وطرف يجب أن يكون فاقداً للتملك.وإذا نظرنا إلى آلية هذه العولمة يبرز لنا على الفور مفهوم إلغاء الآخر. وليس بالضرورة أن يكون هذا الإلغاء هو الإفناء التام للوجود. إنما تدل الآلية الغربية على أن العولمة هي الفرز الحقيقي بين سيد وعبد، بين منتج ومستهلك، بين من يصنع التكنولوجيا ويؤسس لتقدم علمي سريع وبين من يُراد له أن ينسلخ عن ماضيه الحضاري تماماً،وعن عقيدته وينبهر بمعالم التقدم العلمي الغربي السريع.(33)

---

30 – دافيد. س. لاند، أوربة التقنية، ترجمة روزيت خوري (منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1984). مجموعة من الاقتصاديين السوفييت، الاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية، ترجمة كمال زبيدة وحمزة برقاوي (مكتبة ميسلون). روجيه غارودي، في سبيل نموذج وطني للاشتراكية، ترجمة فؤاد أيوب (دار دمشق للنشر). إيف لاكوست، البلاد المتخلفة، ترجمة كمال غالي (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، دمشق).

31 - جاء ذلك في كلمة ألقاها أمام مؤتمر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في كوالمبور في السابع والعشرين من يونيو 2000م .

32- محاضرة: مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، محمد السمّاك، مجلة (الحوادث)، عدد 2310، 9/3/2001، لندن ص 63.

33 - مقال:العالمية والعولمة بين المفهوم القرآني والفلسفة الوضعية: حسن الباش.

آثار الليبرالية الجديدة على الدول النامية والمتخلفة:

ترتبط عملية الليبرالية الجديدة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تمّ توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتمّ التدخل الأمريكي في الأوضاع الاقتصادية للدول، وخاصة دول العالم الثالث، عبر المؤسسات المالية الدولية: كصندوق النقد الدولي،والبنك الدولي،التي تمارس الإملاءات الاقتصادية المغايرة لمصالح الشعوب، وبالتالي تحقق الليبرالية الجديدة لأصحابها عدة أهدف كبيرة في المجال الاقتصادي هي:-

أولاً: السيطرة على رؤوس المال العربية،واستثماراتها في الغرب فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (465) مليار دولار عام 1995م، بعد أن كانت (670) ملياراً عام 1986م فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظومة الغربية.([34])

ثانياً: الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة،وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول(35)، ولعل تركيا والمكسيك وماليزيا من النماذج الواضحة للدول التي عصف بها تيار الليبرالية لصالح المستثمرين الأمريكيين(36).يقول رئيس وزراء ماليزيا: مهاتير محمد الذي عانت بلاده من آثار الليبرالية في السنوات الأخيرة: "إنّ العالم الليبرالي لن يكون أكثر عدلاً ومساواة. وإنما سيخضع للدول القوية المهيمنة. وكما أدى انهيار الحرب الباردة إلى موت وتدمير كثير من الناس، فإنّ الليبرالية الجديدة يمكن أن تفعل الشيء نفسه، ربّما أكثر من ذلك في عالم ليبرالي سيصبح بإمكان الدول الغنية المهيمنة فرض إرادتها على الباقين الذين لن تكون حالهم أفضل مما كانت عليه عندما كانوا مستعمرين من قبل أولئك الأغنياء".(37) إنّ الدول العربية . كإحدى المناطق المستهدفة بالليبرالية الجديدة بلغت ديونها الخارجية عام 1995م (250) مليار دولار، وتتفاقم ديونها بما مقداره (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة، ولا شك أنّه كلما ارتفعت وتيرة الديون كلما ترسّخت التبعية ووُجدت الذريعة للتدخل، وبسبب هذه الديون التي بدأت بتشجيع من الغرب عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يعملان على إغراق الدول المستهدفة بالديون . أصبح اقتصاد معظم هذه الدول متخبطاً، يستطيع وبصعوبة بالغة ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة، فهي في الحقيقة وسيلة لبسط النفوذ على البلاد تماماً كما كانت في الماضي.(38) وللعلم فقد أكد التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادي العربي أن الجزائر مثلاً ستخسر سنوياً ما بين 1.5 إلى2 مليار دولار بانضمامها وتطبيقها لقرارات اتفاقية التعريفة الجمركية "الجات".(39)

---

[34] - العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة: خالد أبو الفتوح، البيان 136.

[35] - العولمة ، محمد سعيد أبو زعرور ص 36 ، الإسلام والعولمة ص 136 .

[36] - فخ العولمة ص 254-258 .

43- من محاضرة ألقاها في كوالا لامبور، في 24 يوليو 1996، نقلاً عن (الدين والعولمة) للدكتور أحمد بن عثمان التو يجري، ص19، من مجلة الإسلام اليوم، من عدد 16، 17، السنة 17 1421هـ/2000م.

[38]- العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة: خالد أبو الفتوح، البيان 136.

[39] – العولمة.. ورموز السيادة الوطنية: مقال مجلة المجتمع– 1412هـ .

ثالثاً: تحقيق مصالح المجموعات الغنيّة في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب شعوب العالم، وممّا يدل على ذلك فشل تجربة "النمور الآسيوية":ومنها إندونيسيا وماليزيا،حيث لم تستطع تحقيق المصالح الاقتصادية المطلوبة لشعوبها، إذ عملت الشركات المتعددة الجنسيات على إحداث هذا الفشل، وقام أحد المستثمرين الأجانب–أحد رموز الليبراليين الجدد– الملياردير "جورج سورش" باللعب في البورصة مما أدى إلى ضرب التجارة التنموية وإحباطها.(40) ولقد أدلى جورج سوروش نفسه بشهادة لاذعة أمام الكونغرس الأميركي فقال فيها:بدلا من أن تتصرف أسواق المال مثل البندول فإنها تصرفت مثل كرة التهديم المعدنية،وراحت تقوض دولة تلو الأخرى، وعليه فإنّ استخلاصنا الأخير بأن أسواق المال سوف تواصل تقريب العالم بعضه إلى بعض هو استخلاص مثير للجدل والخلاف.(41)

إنّ هذه الشركات تعد الأرض كلها سوقًا كبيراً لها، بما فيها ومن فيها بحيث تتنافس في اقتسام هذه الأراضي دون أي اعتبار لقيم أو أخلاق، وهي نادراً ما تدخل في شكل استثمارات مباشرة طويلة الأمد وإنما تدخل بما يعرف بالأموال الطائرة، في استثمارات قصيرة الأجل وسريعة الفوائد والتي تحقق لها عوائد هائلة، دون أن يكون لذلك مردود على التنمية المحلية. وإن حدث وقدمت استثمارات مباشرة، فإنّها قبل ذلك تأخذ ما يكفيها من التسهيلات والضمانات السياسية والاقتصادية التي لا تحظى بها رؤوس الأموال المحلية،وهو ما يعرقل الاقتصاد المحلي،زيادة على ذلك، فإن معظم أنشطتها تقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة للنمط الاستهلاكي السائد.(42) يقول الدكتور مجدي قرقر: "إنّ الشركات المتعددة الجنسيات أدى تطورها وتضخمها إلى تعميق العولمة اقتصادياً، وتعدد أنشطتها في كل المجالات: الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع والمضاربة، ووصل الأمر إلى أنّها قد صارت تؤثر في القرار السياسي والبعد الثقافي والمعرفي، وفي ظل العولمة استطاعت هذه الشركات الاستفادة من فروق الأسعار، من نسبة الضرائب، من مستوى الأجور لتركيز الإنتاج في المكان الأرخص وبعد ذلك ينقل الإنتاج إلى المكان الذي يكون فيه مستوى الأسعار أعلى ويتم تسويقه هناك".(43)

في يوم 2000/6/19م عقد في القاهرة مؤتمر ضمّ الدول الخمسة عشر–أفريقية وآسيوية–من الدول النامية– أكدّ المتحدثون فيه أنّ الاقتصاد العالمي الجديد هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية إلى مقبرة الفقر.

وترتّب على هذا الهدف ما يلي: لقد كانت نتيجة الليبرالية الجديدة خطيرة في حياتنا الاقتصادية، فضلاً عن الجوانب الأخرى، وقد حصرها بعض الاقتصاديين العرب بالنقاط الآتية:–

1–إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني.

2– عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً من الخارج.

40- الإسلام والعولمة ص 125-126 ، الوطنية في عالم بلا هوية - تحديات العولمة- ص 81.

41 - المستقبل التام..أساسيات العولمة: المؤلفان: جون ميكل ثوايت، وأدريان وولدريج.

42 - نهاية الجغرافية، ص103، وأنظر أيضاً: طوفان العولمة واقتصادياتنا المسلمة، البيان، عدد 151، ص72.

43 - الإسلام والعولمة ، ص 70 .

3- العمل على اختراق السوق العربية من قبل السوق الأجنبي.

4- إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.

5-العمل على إعادة هيكلة المنطقة العربية في ضوء التكتلات الدولية.(44)

6- " **الإغواء الاقتصادي:** ويعني إغواء الدول المتواضعة تقنيًّا وعلميًّا واقتصاديًّا بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة القارات، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج، وربما فتحوا لهم بعض الأسواق، وبعد أن يكون البلد الفقير قد دفع دم الشعب، وضحى بحاضرة ومستقبله في مثل هذه المشاريع تتم عملية السيطرة أو الإجهاض، إنّ شيئًا من هذا قد تم في ماليزيا وإندونيسيا.

7- **السيطرة** الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، منها: شراء موارد الدول المستضعفة وموادها الخام بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها ثمّ بيعها لها في صورة جديدة بأغلى الأسعار، وفي حالة البترول يضيفون إليه ضريبة يسمونها ضريبة الكربون، وهي تعني ضريبة تلوث أجوائهم نتيجة الشطط التصنيعي".(45)

ومن أخطار هذه الليبرالية الجديدة أيضاً:

أ- تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول، فـ 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم. و 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من المدخرات العالمية.إذاً نكتشف إنّ 5،19% من الاستثمار المباشر و08% من التجارة الدولية تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها 82% فقط من سكان العالم.

ب- سيطرة الشركات العملاقة عملياً على الاقتصاد العالمي، إنّ خمس دول -الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا- تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة.(46) ويمكن هنا أن نعرض إحصائية أولية لقوة تلك الشركات المتعددة الجنسيات. فهناك 350 شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بما نسبته 40% من التجارة الدولية. وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 86% من السوق العالمي، وبلغت هذه النسبة 85% من قطاع المبيدات، وما يقرب من 70% من قطاع الحاسبات و60% في قطاع الأدوية البيطرية، و35% من قطاع الأدوية الصيدلانية، و34% في قطاع البذور التجارية.(47)

ج- تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس بل بين المواطنين في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكينة الحياة البراجماتية الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسة الغربية المسيطرة.(48) لقد كان المدافعون- بحسن نية عن الليبرالية الجديدة- يراهنون على أن العولمة ستؤدي إلى

---

44 - الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات النصف الثاني من عقد التسعينيات – مجلة آفاق عربية ، في 1995/2/1م ص2، والسوق الشرق أوسطية – آفاق عربية، عدد12/11، 1995، ص4.

45 - العولمة وقضايا العصر: سيد دسوقي حسن، موقع إسلام على الطريق- شبكة المعلومات الدولية- 2000/11/7.

46 - انظر فخ العولمة ص 11- 13 ، العرب والعولمة ، ص 140 .

47 - مقال نهاية الجغرافية،مجلة البيان، ص102.

48 - الإسلام والعولمة ص 107 ، فخ العولمة ص 7-8 ، 26-28 ، 36 .

ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، وبالتالي تخف ظاهرة الفقر التي تعاني منها كثير من دول العالم, لكن الحقائق والأرقام، تكشف عن واقع مؤلم مختلف, ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد، فإنّه صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة، فمازال دخل أكثر من مليارين إنسان لا يزيد على 60 دولاراً في الشهر، ما يعني أن خطر الفقر مازال يطل برأسه القبيح على دول كثيرة في العالم.

وقد أرجع تروس سكوت الأستاذ الجامعي في إدارة الأعمال – في بحثه عن أسباب التفاوت بين النظرية والواقع في مفهوم العولمة– إلى سببين, السبب الأول: أن الدول الغنية مازالت تصرّ على وضع العوائق في وجه هجرة العمالة من الدول الفقيرة إليها، ففي العام 1997م سمحت الولايات المتحدة الأميركية بهجرة 737 ألف وافد فقط، في حين لم تسمح الدول الأوروبية إلا بهجرة 665 ألفاً، ومجموع العددين لا يمثّل سوى 4 في المائة من العمالة المهاجرة المتوقعة، إلى جانب ذلك ترفض الدول الغنية استيراد المنتجات الزراعية من الدول الأفقر, أما السبب الثاني: فيعود إلى أن الدول الفقيرة فشلت نتيجة لسوء حكوماتها في اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج.(49)

د– استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية، في الوقت الذي يعيش أغلبية السكان حياة القلة والشقاء ويوضح ذلك أن عشرين بالمائة من الفرنسيين يتصرفون فيما يقرب من سبعين بالمائة من الثروة الوطنية، وعشرين بالمائة من الفرنسيين لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة ستة بالمائة.(50)

هـ– النمو المطرد للبطالة، وانخفاض الأجور وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين، وقد دلت الإحصائيات على حقائق خطيرة، ففي العالم (800) مليون شخص يعانون من البطالة وهذا الرقم في ازدياد، وفي السنوات العشرة الأخيرة عملت 500 شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح أربعمائة ألف عامل –في المتوسط– كل سنة، على الرغم من ارتفاع أرباح هذه الشركات بصورة هائلة، فإحدى هذه الشركات منحت للمساهمين فيها مبلغ خمسة مليون دولار لكل منهم(51)والشركات الأمريكية تسرِّح مليونين من العمال.(52)

ونتيجة لذلك ظهرت عدائية كثير من منظمات المجتمع المدني الغربية،وخاصة في الولايات المتحدة للعولمة، وخاصة المنظمات العمالية، واتحادات الشغل التي تراقب أثر عولمة الاقتصاد على معدلات أجور العمال، وعلى نسبة البطالة في الغرب.(53)

---

[49] - العولمة لمصلحة الأغنياء : صلاح الفضلي، صحيفة الرأي العام الكويتية.

50 - العرب والعولمة ص 141 ، فخ العولمة ، ص 11 .

51 - العرب والعولمة ، ص 141 .

52 - الإسلام والعولمة ، ص 61 .

53 - توالد العولمة- التحولات والممانعة - خدمة كامبردج بوك ريفيو،27/3/2001.

وإنّ الفقر الناتج عن البطالة حتما يقود إلى اتساع دائرة الجريمة فالعولمة تسمح وبيسر للعصابات بأنّ تشكل شبكة دولية عبر (الإنترنت) وتمكن المتهربين من دفع الضرائب من نقل أموالهم إلكترونيا إلى أمكنة أخرى، فمن روسيا وحدها وصل إلى العالم الغربي منذ عام 1990م خمسون مليار دولار بطريقة غير شرعية، ويقدر خبراء الأمن أن ثروة منظمات المافيا في النمسا وحدها تتجاوز تسعة عشر مليار دولار، كل هذا يجري على حساب الدولة التي بدأت تئن تحت ضائقة الفقر لتقلص الضرائب وهروبها، وهذا يعني ضعف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تقدمها الدولة، وتتضاعف حدة مشكلة الفقر،وتصبح أشدّ خطورة،وبالنتيجة فإنّ شرعية هذه الدولة واستقرارها يصبحان مهددان.(54)

و- فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم -وخاصة النامية- بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية، وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية، وتسليم إرادتها السياسية للقوى الحاكمة في أمريكا. ففي بعض الدول انخفضت معدلات النمو عام 98م بأكثر من 100% وارتفعت معدلات البطالة بنسبة خطيرة أدت إلى حدوث مشكلات اجتماعية عديدة من أهمها زيادة نسبة الفقر والأمية(55). يقول ساكيكو فوكيربار: "ما دام الاقتصاد ومفاهيم السوق من العناصر الأساسية في العولمة فإن التنمية البشرية لن تأخذ حظها الذي تستحق من هذه العولمة".(56)

ز- إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط حيث تم إضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية -أسوة بتجارة المعلومات- من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فما زالت هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتر وكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهضة التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال العائدات إلى الدول المنتجة في الوقت الحاضر، بل أصدر الكونجرس الأمريكي تشريعاً يقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة أوبيك إذا شاركت في رفع أسعار النفط أو تثبيتها.(57)

ح- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول الإسلامية، نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتفاقيات التجارية والصناعية الدولية، وهي شروط لا تقدر الدول الإسلامية النامية على الوفاء بها(58). ويترتب على ذلك ابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وقصر

54 - المصدر السابق.

55 - انظر جريدة الرسالة - قطاع غزة - عدد 141 ، تاريخ 28 شوال 1420هـ ص 21.

56 - انظر المصدر السابق .

57 - انظر المصدر السابق .

58 - انظر آثار الاتفاقيات الاقتصادية والصناعية والزراعية- على العالم الإسلامي- النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات تأليف د. حسين شحاته، دار البشير للثقافة والعلوم ، طنطا الطبعة الأولى 1418هـ ، 1998م ، ص 20- 25 .

دورها في حراسة النظام.وأن تبقى الأسواق الإسلامية سوقاً مفتوحاً رائجاً أمام المنتجات والبضائع الأوربية والأمريكية، وأن تقّوض المصانع والمؤسسات الوطنية والاقتصاد الوطني.(59)

ط- عملية الإغراق :ومن مخاطر الليبرالية الجديدة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالسعر, وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيراً عن سعر المثيل في السوق المحلي, أو عن سعر المثيل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة وتصدرها, أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج , ويتم تداولها لفترة زمنية, بهدف استرداد نفقاتها وتحقيق الربح, تلك هي الحالات الثلاث التي تعتبر فيها السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات إغراق. وهذه المشكلة ظهرت مع دخول العولمة وإلغاء التعريفة الجمركية, أو الحد منها على بعض السلع, حيث كان قديماً لا يمكن حدوث ذلك لان الدول كانت تتحكم في سعر السلعة بزيادة سعر الجمارك, مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج المستورد عن المنتج المحلي أو على الأقل يساويه في الثمن, ولكن مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية, فإننا سنشهد حالات إغراق كثيرة، وكذلك تجاوزات لا نضمن إلى أي مدى ستصل عواقبها".(60)

59 - انظر الإسلام والعولمة ص 148 .

60 - مخاطر العولمة على المجتمعات العربية : أ.د مصطفى رجب، مجلة البيان 13/10/2000 .